



مناظرات قطر qatar debate

عضو في مؤسسة قطر
Member of Qatar foundation

بناء موقف فريق المناظرة

2



مقدّمة

الدكتورة حياة عبدالله معرفي

المدير التنفيذي
مركز مناظرات قطر

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على النبي العربي المبعوث بالرحمة للعالمين، والهادي للحق بإعجاز البلاغة والوحي الأمين.

القراء الأعزاء،

لقد نُذِر مركز مناظرات قطر منذ إنطلاقه برؤية سامية من صاحبة السمو الشيخة موزا بنت ناصر المسند كعضو في مؤسسة قطر ليكون مركز بناءٍ وإطلاقٍ للقدرات واكتشافٍ وتنميةٍ للملكات، فانطلق على المستوى المحلي يحتضن الشباب في قطر ويمكّنهم من زمام التفكير بمنطق والتعبير بطلاقة وإعلاء قيم الحوار الهادف والنقاش المثقّف، وامتدت رحابُ رؤية المركز الاستراتيجية نحو شباب العالم من أهل الضاد والطامحين لتعلم العربية ليمارسوا هذا الفن الجامع بين منهجية أكاديمية وابتكارٍ تدريبي بأساليب وأدوات تفاعلية.

الأخوات والإخوة،

يضع مركز مناظرات قطر بين أيديكم هذه الكتيبات في حقول المناظرة المتنوعة إثراءً للمكتبة العربية والانجليزية في هذا المجال، حيث تشكل مجتمعة عصارة تجربة متخصصة امتدت لأكثر من عقد في مجال التناظر والتدريب والتحكيم، نهل خلالها الآلاف من الطلبة والأساتذة علوم المناظرة وفنّها من برامج المركز المتعددة على يد أكفأ المدربين في هذا المجال.

رحلة شيقة بين ثنايا الأفكار والتدريبات نتمنى أن تمنحكم زاداً معرفياً وفكرياً يمكّنكم من دخول هذا الحقل والاستزادة منه لبلوغ ذرى المنطق وإصابة أهداف التعلم المبتغاة من هذا المنهج المعنون بالتناظر والمحاكاة والتفنيذ والتحليل والتحكيم، بواقع ثمانية كتيبات؛ خمسة منها بالعربية وثلاثة باللغة الانجليزية حيث تعتبر امتداداً لعدد المراجع الأكاديمية والتدريبية التي تحويها مكتبة المركز في فن المناظرات ومهارات التفكير العليا.

آملين بأن تستمر جذوة المناظرة مشتعلة بهمة الشباب وتوقهم لاكتشاف ذواتهم والنهوض بمجتمعاتهم وصناعة التغيير الذي يلبي طموحهم ويحقق المستقبل المنشود عبر تجويد الأفكار وانتخاب الحلول الناجعة والنابعة من حس المسؤولية.

قائمة المحتويات

04

الباب الأول: تحليل القضايا حسب النوع

12

الباب الثاني: تحليل القضايا حسب الكلمات المفتاحية

19

الباب الثالث: عبء الإثبات

26

الباب الرابع: تحليل الفئات المستهدفة

31

الباب الخامس: تحليل الفوائد والأضرار

-

ملخص الفصل الثاني

-

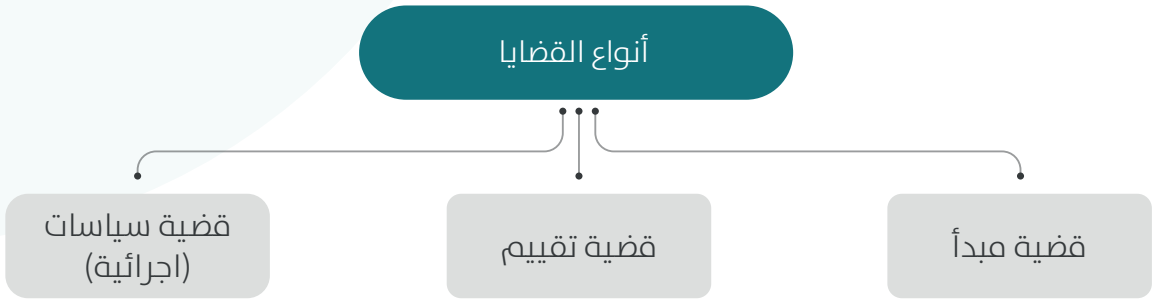
تدريبات عامة على الفصل الثاني

الباب الأول: تحليل القضايا حسب النوع

كل مناظرة تنافسية لها موضوع محدد تدور حوله يُسمى القضية، وكما وضنا سابقاً، فالمناظرة تضم طرفين مختلفين في الرأي، يحاول كل منهما أن يثبت صحة موقفه من خلال الحجج والبراهين، ويكون نص القضية هو موضع الخلاف بين الطرفين، والقضية بالضرورة أمرٌ تتصادم حوله وجهتا نظر، فلو أخذنا القضية الآتية على سبيل المثال: "سيسمح هذا المجلس بالرقابة على الإنترنت"، نلاحظ أن السماح بالرقابة على الإنترنت أمرٌ تتصادم حوله وجهتا نظر، فيمكن للطرف المؤيد لنص القضية (فريق الموالاتة) أن يثبت أهمية الرقابة على الإنترنت في المحافظة على أمن المجتمع مثلاً، كما يمكن للطرف المختلف مع نص القضية (فريق المعارضة) أن يثبت أضرار السماح بالرقابة على الإنترنت ويدافع عن حماية خصوصية المستخدمين.

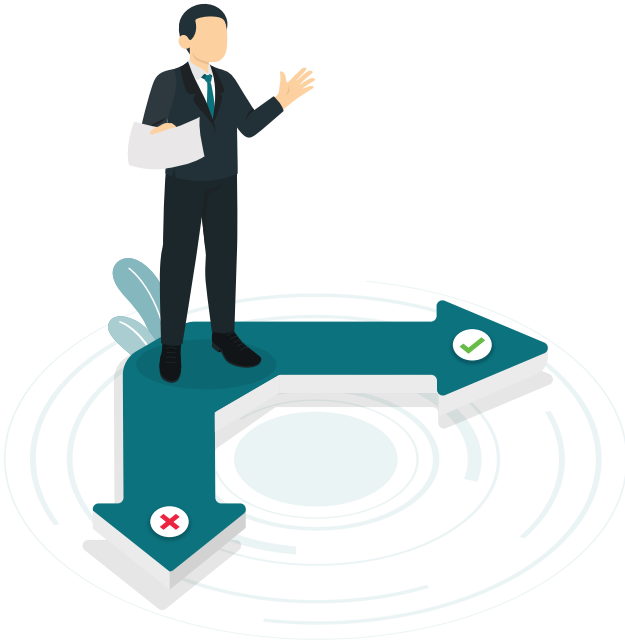


يمكن للمتناظر عادةً أن يُصنف نص القضية ضمن أحد ثلاثة أنواع رئيسة لقضايا المناظرات: قضايا المبادئ، وقضايا التقييم، وقضايا السياسات، ويترتب على هذا التصنيف اختلاف تعامل المتناظر مع كل نوع من أنواع القضايا، من حيث بناء موقف الفريق، وتحديد عبء الإثبات، كما يمكن أن تساعد الكلمات المفتاحية التي يبدأ بها نص القضية بتصنيف القضية وتحديد عبء الإثبات المناسب لها.



قضايا المبادئ:

تدور المناظرة التي تُصنّف القضية فيها على أنها "قضية مبدأ" حول صلاحية الإيمان بمبدأ معين من عدمه، أو ضرورة هذا المبدأ وسيادته على مبدأ آخر، مثل أن تكون المناظرة حول مبدأ الخصوصية، أو حرية التعبير، أو المساواة الاقتصادية... إلخ، والمناظرة في هذا النوع من القضايا لا تدور حول تطبيق قرار أو فرض سياسة محددة؛ بل تتركز حول المبدأ المجرد بغض النظر عن آليات تطبيقه.



أمثلة على قضايا المبادئ

المبدأ	نص القضية
حرية التعبير	يؤمن هذا المجلس بحق الفرد في حرية التعبير.
ملكية الحياة	يعتبر هذا المجلس أن القتل الرحيم جريمة.
حرية التنقل	يؤمن هذا المجلس بحرية التنقل
النفعية	يرى هذا المجلس أن الأخلاق تحدد المصلحة العامة

قضايا التقييم:

في هذا النوع من قضايا المناظرات يتجه الفريقان لوضع أمرٍ معين تحت عملية التقييم أو المقارنة، فتدور المناظرة بشكل عام حول إيجابيات وسلبيات هذا الأمر وآثاره على مختلف المستويات، وعادة يقوم الفريقان بتوضيح معايير التفوق، ثم إثبات صحة موقفهم بناءً على هذه المعايير، وهناك نوع آخر من قضايا التقييم، وهو الذي يثبت أو ينفي فيه المتناظر العلاقة السببية بين أمرين، على سبيل المثال في قضية: " يرى هذا المجلس أن اللهجات العامية سبب تدهور

اللغة العربية"، تدور المناظرة حول إثبات العلاقة السببية بين اللهجات العربية وتدهور اللغة العربية أو نفيها، ومن مميزات هذا النوع من القضايا أنه لا يتطلب حلاً للمشكلة، إنما يقتصر على تحديد المشكلة نفسها.

وترتبط قضايا التقييم كما باقي أنواع القضايا بسياق أو مكان محدد، وغالبا تأتي عامة جداً دون تحديد، وفي كل الأحوال من الضروري جداً عند الخوض في مناظرة ألا ينكر المتناظرون



الواقع في أي نوع من أنواع القضايا، فمن الأخطاء المتكررة بين المتناظرين أن يقوم أحد الفريقين في قضايا التقييم مثلاً بنفي وجود أي آثار سلبية للأمر الذي يدافعون عنه، رغم واقعية وجود هذه الآثار، وصعوبة إنكارها، والأصح في هذه الحالة أن يركز الفريق على إثبات تفوق العناصر الإيجابية لهذا الأمر على سلبياته دون إنكار الواقع أو إنكار وجود السلبيات.

أمثلة على قضايا التقييم

- يرى هذا المجلس أن اللهجات العامية سبب تدهور اللغة العربية

- يندم هذا المجلس على تطوير الذكاء الاصطناعي

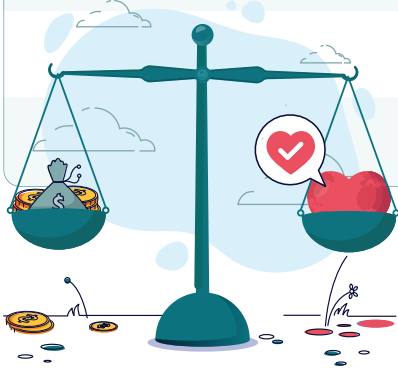
- يدعم هذا المجلس الحركات المسلحة التي تقاوم الأنظمة القمعية

- لن يسمح هذا المجلس بسحب الجنسية

- يرى هذا المجلس أن الديمقراطية غير مناسبة للعالم العربي

- يؤمن هذا المجلس أن ثورات الربيع العربي قد فشلت

- يؤمن هذا المجلس أن الأمم المتحدة خذلت العرب



كما أنه من الممكن أن نميز نوعاً خاصاً من قضايا التقييم، نسميه قضايا المقارنة المباشرة، إذ يضعنا نص القضية في هذه المناظرة أمام مقارنة واضحة

ومباشرة بين أمرين اثنين، فيصبح دور الموالاتة أن يدافع عن أفضلية أمر ما أو سوءه، ومسؤولية فريق المعارضة الدفاع عن أفضلية الأمر الآخر أو سوءه وفقاً لنص القضية، في حين أن في قضايا التقييم بشكل عام لا يُطلب من المعارضة تبني الدفاع عن أمر بعينه إلا إذا أشار النص ضمناً أو صراحة إلى المقارنة، وفي حالة قضايا المقارنة يُنصح الفريقان

بتوضيح معايير المقارنة، فإذا كان التقييم مرتبطاً بالحركات الاجتماعية أو المؤسسات أو المنظمات؛ فإن القياس يكون بإحدى طريقتين:

- **الطريقة الأولى:** يكون القياس بناء على المعايير التي تضعها المؤسسة أو المنظمة أو الحركة لنفسها.

- **الطريقة الثانية:** يكون القياس عبر تحديد معايير خارجية، بناءً على ما يتوقعه المجتمع منها.

مثال على ذلك في نص قضية " يرى هذا المجلس أن الحركة النسوية قد فشلت"، فإن من المعايير التي وضعتها الكثير من الحركات النسوية هو معيار تحقيق المساواة الحقيقية بين الجنسين، وكذلك مما يتوقعه المجتمع من الحركات النسوية تحسين أوضاع النساء في شتى المجالات؛ إذن يمكن للفريقين التناظر حول نجاح الحركات النسوية أو فشلها بناءً على المعايير السابقة، يسعى فريق الموالة لإثبات أن الحركات فشلت في تحقيق المساواة بين الجنسين، وفشلت أيضاً في رفع مكانة المرأة في المجتمع، وبالمقابل يثبت فريق المعارضة أن هذه الحركات نجحت في تلبية هذه التوقعات.

أمثلة على قضايا التقييم (المقارنة المباشرة)

يفضل هذا المجلس المشاركة في منظمة إقليمية على المشاركة في منظمة دولية.

يرى هذا المجلس أن توفير الدعم المادي المباشر للمستهلكين أفضل من دعم المنتجات.

يرى هذا المجلس أن تطبيق المناهج الأجنبية المتقدمة أفضل من تطوير المناهج المحلية.

يرى هذا المجلس أن التكيف مع التغيير المناخي أفضل من مقاومة التغيير.

يفضل هذا المجلس تقديم الدعم المباشر للأفراد بدلاً من دعم الشركات عند مواجهة الأزمات.



قضايا السياسات (الإجرائية):

تُعتبر قضايا السياسات محاكاة مباشرة لما يدور في المجالس التشريعية، وتكون هذه القضايا على هيئة ما نسميه "سياسات" أو "إجراءات" أو "قوانين"، إذ يريد فريق الموالة تطبيقها، في حين يرفض فريق المعارضة تطبيقها بهذه الطريقة، وعند التعامل مع هذا النوع من القضايا يكون على الفريقين

إثبات المبدأ الذي يستند عليه نص القضية، والآثار المترتبة على تطبيق هذه السياسة أو القانون أو عدم تطبيقه، وفاعليته في حل المشكلة، وتوضيح شرعية وأخلاقية تطبيق هذا القانون، وقد يكون ذلك من خلال طرح عدة أسئلة، مثل: ما الذي يعطينا الحق الأخلاقي لتطبيق هذا القرار؟ هل سيحسن تطبيق هذا القانون حال المجتمع؟ هل سيزيد تطبيق هذا القانون الأمر سوءاً؟ ما مدى فاعلية تطبيق القرار؟

من أهم ما يميز هذا النوع من القضايا وجوب تحديد إجراءات التطبيق التي تتناسب مع الواقع من قبل فريق الموالة، وهو ما نسميه: آلية تطبيق القرار، ويجب أن يشمل موقف فريق الموالة - بالإضافة إلى آلية تطبيق القرار - على تعريف واقعي ومناسب لنص القضية، كما أنه من الضروري جداً على المتناظرين اكتشاف السبب الداعي لهذه المناظرة، وهو غالباً ما يكون مشكلة واقعية وظاهرة ملموسة في المجتمع، كما أن نص القضية يمثل الحل المقترح لهذه المشكلة.

أمثلة على قضايا السياسات (الإجرائية)

نص القضية

سيعاقب هذا المجلس أولياء الأمور على جرائم أبنائهم القُصّر.

سيعطي هذا المجلس صوتاً انتخابياً إضافياً لكل شاب.

سيفرض هذا المجلس ضريبة على الميراث.

ومن الممكن أن نأخذ مثلاً على كيفية التعامل مع نصوص قضايا السياسات كالتالي:

نص القضية: سيعاقب هذا المجلس أولياء الأمور على جرائم أبنائهم القُصّر

المشكلة: ارتفاع معدل الجرائم المرتكبة من قبل القُصّر

التعريف: القُصّر: هم ما دون سن الثامنة عشر.
أولياء الأمور: الأب والأم أو من ينوب عنهما قانونياً.
الجرائم: الجنايات التي يحاسب عليها القانون كالسرقة والقتل... إلخ .
العقوبة: الحكم القضائي الذي يحدده القانون.

الآلية: سيتم تطبيق قرار من خلال اعتبار أولياء الأمور شركاء في الجريمة ومثلهم أمام القضاء، والالتزام بالحكم القضائي الذي يتناسب مع الجريمة التي أقبل عليها أبنائهم. كما أن تطبيق هذا القرار لا يعني إعفاء الأبناء بشكل كامل من مسؤولية أفعالهم الإجرامية، بل سيكون على الحكومة تطبيق العقوبة المناسبة لهم ووضعهم ضمن برنامج إصلاحي لإعادة التأهيل الاجتماعي؛ لضمان أهليتهم للمشاركة في الحياة الاجتماعية و صرفهم عن الأفعال الإجرامية.



الجزء السابق

الباب الأول: تحليل القضايا حسب النوع

**الباب الثاني:
تحليل القضايا
حسب الكلمات
المفتاحية**

الباب الثاني: تحليل القضايا حسب الكلمات المفتاحية

تتضمن جميع نصوص القضايا كلمات مفتاحية في بدايتها، والتي عادة ما تكون ذات أهمية عند المتناظرين خصوصاً في فهم نص القضية، وتحديد العبء المطلوب إثباته من كلا الفريقين، ومن الأمثلة على هذه الكلمات المفتاحية: "سيسمح"، "يؤمن"، "يرى"، "يفضل"، "يدعم"، "يندم"... إلخ، وفي معظم الأحيان يمكن للكلمة المفتاحية أن توضح عبء الإثبات لكلا الفريقين، وتوضح المساحة المتاحة لبناء موقف كل فريق، وفيما يلي مجموعة من أبرز الكلمات التي تبدأ بها نصوص القضايا، علماً أن العديد من النصوص قد يحتفل أكثر من وجهة نظر في تصنيفها ضمن أنواع القضايا، وتحديد العبء المرتبط بها.



س / سوف (.....) هذا المجلس فعل أمرٍ ما

مثال 1: "سوف يمنع هذا المجلس التدخين"

مثال 2: "سيفرض هذا المجلس ضريبة على المنتجات المضرة بالبيئة"

. معظم نصوص القضايا التي تبدأ بفعل مرتبط بحرف "س" أو "سوف" يمكن أن يتم تصنيفها ضمن قضايا السياسات (الإجرائية)، إذ نقصد أن هذه القضايا غالباً ما تدور حول مناقشة "الحل" الذي يقدمه نص القضية لمشكلة من الواقع الحالي، بهدف الوصول إلى نتيجة تكون عادةً عكس المشكلة.

. يتوجب على فريق الموالة في هذا النوع من القضايا عادةً أن يقدم آلية تطبيق للقرار، وتحديد المجلس المعني بتطبيق القرار، أي أن على الموالة توضيح كيفية تطبيق هذا القرار وحيثياته.

. فريق المعارضة غير مطالب بتقديم حل بديل لقرار المجلس، علماً أنه إذا طرح حلاً بديلاً وتبناه كموقف للفريق فإن المناظرة سوف تتحول إلى مقارنة بين حلين.
. من أبرز المحاور ونقاط التصادم لهذا النوع من المناظرات: شرعية القرار أو أخلاقيته، وفاعلية تطبيق هذا القرار من عدمها، وفوائد تطبيق القرار ومضاره وكلفته.

. بعض هذه النصوص من الممكن أن يُنظر لها على أنها أقرب إلى قضايا التقييم، وفي هذه الحالة يركز الفريقان على تقييم الفكرة التي يطرحها النص بدلاً من التركيز على كيفية تطبيقها.

مثال: "سيلغي هذا المجلس حق الفيتو"، لا يدور النقاش في هذا المثال حول آلية التطبيق وإمكانيته، بل تدور المناظرة حول إبقاء حق الفيتو أو إلغائه، ويمكن للفريق أن يتناظر حول شرعية الفيتو وضروريته وفعاليتها؛ في حال كان أصل القضية مبدأً، بالتالي فإن الحديث عن الآلية غير مهم بالضرورة، وإذا كانت القضايا تدور حول سياسات أو إجراءات ما، فيمكن للفريق بيان الآلية لإزالة الغموض حول طريقة تطبيق نص القضية.

. بعض النصوص تبدو ظاهرياً أنها إجرائية، ولكنها أقرب لقضايا المبادئ، وفي هذه الحالة يركز الفريقان على مناقشة المبدأ الجوهرى لنص القضية بدلاً من التركيز على

المتسببة بالاحتباس الحراري لصالح الدول المتضررة منها"، في هذا المثال يجب أن تدور المناظرة حول فكرة التعويض والمسؤولية من قبل الدول المتسببة بالاحتباس الحراري، دون الحاجة للتركيز على كيفية تطبيق هذا القرار.

س / سوف (....) هذا المجلس -بصفته الجهة الفلانية- فعل أمر ما

مثال 1: "سيفرض هذا المجلس -بصفته الاتحاد الأوروبي- العقوبات على إيران"

مثال 2: "سيتدخل هذا المجلس -ممثلاً بتركيا- في الحرب الأهلية في سوريا"

. معظم هذه النصوص يتم تصنيفها أيضاً على أنها من قضايا السياسات، إلا أن لهذه النصوص طبيعة خاصة تتطلب من المتناظرين مواءمة ومعارضة مناقشة القضية بشكل خاص من منظور الفاعل الذي يحدده النص صراحةً.

. النقاش في المثال الثاني يجب أن يكون من منظور تركيا بشكل خاص، ويكون التركيز على أسئلة من نوع: هل من مصلحة تركيا أن تتدخل في الحرب الأهلية أم لا؟ في حين لو تم طرح النص كما يلي: "يعتقد هذا المجلس أنه يجب على تركيا التدخل في الحرب الأهلية السورية"، فإن النقاش هنا قد يتسع ليأخذ بعين الاعتبار أكثر من منظر واحد: منظور تركيا، منظور سوريا، منظور دولي، منظور إقليمي،... إلخ.

يؤمن / يعتقد هذا المجلس بأمر ما

مثال 1: "يؤمن هذا المجلس أنه لا يجوز على الحكومات سحب جنسية أي مواطن"

مثال 2: "يعتقد هذا المجلس أن الدول العربية غير مستعدة للتحول الديمقراطي"

. العديد من نصوص القضايا التي تبدأ بكلمات مفتاحية مثل: يؤمن ويعتقد وما شابههما، تصنف على أنها قضايا مبادئ، فتتركز حول المبادئ أو الأخلاق.

. غالباً، لا يتطلب النص وضع آلية، أو شرح كيفية تطبيق القرار، إذ إن النص لا يحتوي على قرار أو حل بالضرورة.

. يكون على فريق الموالاتة في هذا النوع من القضايا المحاجة لإثبات صحة الأمر الذي يؤمن به المجلس، في حين على المعارضة أن تثبت أن الإيمان بهذا الأمر خاطئ أو غير ضروري.

. في بعض الأحيان، لا مانع من أن يقوم فريق الموالاتة بتحديد الآلية التي يراها مناسبة لتوفير الحق الذي يؤمن به المجلس، بشرط أن تحافظ الآلية على التصادم بين الموالاتة والمعارضة، فيمكن للموالاتة على سبيل المثال أن تضع آلية توضح موقفها، في النص الآتي: "يؤمن هذا المجلس أنه يحق لجميع الأفراد الحصول على حد أدنى من مقومات المعيشة"، بإمكان فريق الموالاتة أن يحدد مقومات المعيشة والجهة التي توفرها.

يدعم (يؤيد) / يرفض (يعارض) هذا المجلس أمراً ما

مثال 1: "يدعم هذا المجلس حل الدولتين للقضية الفلسطينية"

مثال 2: "يرفض هذا المجلس استقطاب العقول من الدول التي تنتهي من الحرب". تعتبر هذه النصوص من قضايا التقييم، وتتركز بشكل أساسي حول أسباب تأييد الأمر الذي يطرحه النص أو رفضه.

. لا تدور هذه المناظرات حول كيفية الوصول إلى الأمر الذي يطرحه النص أو إلغاؤه، بل تدور حول: لماذا يجب دعمه أو رفضه؟

. فريق الموالاتة غير مطالب بوضع آلية، ولكن يمكنه أن يختار ذلك إن أراد. عادة يُنصح في هذه النصوص أن يتم توضيح معايير المقارنة.

يرى / يعتقد / يؤمن هذا المجلس أن فوائد أمرٍ ما أكثر من أضراره

مثال 1: "يرى هذا المجلس أن فوائد مواقع التواصل الاجتماعي تفوق أضرارها"

مثال 2: "يعتقد هذا المجلس أن أضرار الربيع العربي أكثر من فوائده"

. تعتبر هذه النصوص أيضاً من قضايا التقييم، وتتركز بشكل أساسي حول مقارنة إيجابيات وسلبيات الأمر الذي تدور حوله المناظرة.

. لا تدور هذه المناظرات حول كيفية الوصول إلى الأمر الذي يطرحه النص أو إلغاؤه، بل تدور حول فوائده وأضراره.

. على كلا الفريقين القبول بوجود فوائد وأضرار للأمر الذي تدور حوله المناظرة، وعدم إنكارها تماماً، والتركيز على ترجيح كفة الفوائد أو الأضرار حسب الموقف.

. عادة يُنصح في هذه النصوص أن يتم توضيح معايير المقارنة.

يفضل هذا المجلس أمراً ما على الآخر

مثال 1: "يفضل هذا المجلس الدكتاتوريات المستقرة على الديمقراطيات الضعيفة"

مثال 2: " يفضل هذا المجلس النظام الاشتراكي على النظام الرأسمالي"

. تعتبر هذه النصوص أيضاً من قضايا التقييم (المقارنة)، ويكون فيها موقف محدد لنص القضية عند الفريقين، فمثلاً في المثال الثاني على المولاة الدفاع عن النظام الاشتراكي مقارنة بالنظام الرأسمالي، بينما لا تكتفي المعارضة بمعارضة النظام الاشتراكي، بل عليها أيضاً الدفاع عن النظام الرأسمالي من خلال مقارنته بالنظام الاشتراكي.

. لا تدور هذه المناظرات حول كيفية الوصول إلى الأمرين اللذين يطرحهما النص، بل تدور حول أفضلية أي منهما.

. عادة يُنصح في هذه النصوص أن يتم توضيح معايير المقارنة.

. على كلا الفريقين القبول بوجود إيجابيات وسلبيات لكلا الأمرين اللذين تدور حولهما المناظرة، وعدم إنكارها تماماً، والتركيز على ترجيح كفة أحدهما على الآخر.

يندم هذا المجلس على أمر ما

مثال 1: "يندم هذا المجلس على انتخاب دونالد ترمب رئيساً للولايات المتحدة"

مثال 2: " يندم هذا المجلس على الذكاء الاصطناعي"

. في هذا النوع من القضايا يجب على كلا الفريقين التناظر حول إثبات أو نفي الربط بين الظاهرة السلبية والأمر الذي يندم عليه المجلس، ففي المثال الأول ستقوم الموالاة بالربط بين المشاكل التي يعاني منها العالم بانتخاب ترمب، وتنفي المعارضة هذا الترابط، وكذلك في المثال الثاني تقوم الموالاة بالربط بين عدة ظواهر سلبية حديثة بالذكاء الاصطناعي، بينما تنفي المعارضة هذا الأمر.

. تستطيع المعارضة أن تتخذ مساراً آخرأ حيث إنها لا تنكر الترابط بين وجود هذه المشاكل والأمر الذي نندم عليه، بل تثبت أنه بالرغم من هذه المشاكل إلا أن الفوائد تفوقها.

- لا تدور هذه المناظرات حول كيفية إلغاء الأمر الذي يطرحه النص.
- عادة يُنصح في هذه النصوص أن يتم توضيح معايير المقارنة.

يفضل هذا المجلس عالماً فيه أمرٌ ما (على عالم فيه أمرٌ آخر)

مثال 1: "يفضل هذا المجلس عالماً تكون فيه ملكية جميع الأراضي للدولة"

مثال 2: "يفضل هذا المجلس عالماً تكون فيه ملكية الأندية الرياضية للجمعيات الأهلية بدلاً من المليكات الخاصة"

- تعتبر هذه النصوص أيضاً من قضايا التقييم والمقارنة، ويكون على كلا الفريقين وضع تصور للعالم الذي تدور حوله المناظرة، كيف سيكون العالم في هذه الحالة؟ ولماذا سيكون عالماً أفضل أو أسوأ؟
- لا تدور هذه المناظرات حول كيفية إلغاء الأمر الذي يطرحه النص أو الوصول إليه.
- عادة يُنصح في هذه النصوص أن يتم توضيح معايير المقارنة.



الجزء السابق

الباب الثاني: تحليل القضايا حسب الكلمات
المفتاحية

الباب الثالث: عبء
الإثبات

الباب الثالث: عبء الإثبات



قبل أن يدخل الفريق إلى قاعة المناظرة، عليه أن يخطط بشكل جيد لكيفية بناء الموقف، وهذا يبدأ من تحليل الفريق لنص القضية، وفهم المطلوب منها، وتحديد أرضية المناظرة (الداعي إلى المناظرة وتعريف النص)، ويحتاج المتناظرون إلى تحديد عبء الإثبات المطلوب منهم ليقوموا ببناء موقف قوي يدافعون فيه عن موالاتهم أو معارضتهم لنص القضية، وعبء الإثبات هو الأمر الذي يجب على الفريق إثبات صحته حتى يتم قبول موقفه من القضية.

يختلف عبء الإثبات المنوط بالفريق باختلاف نوع القضية، والكلمات المفتاحية التي تتضمنها، ولا يمكن وضع تعليمات محددة لكيفية بناء كل قضية، ولكن يمكننا الإشارة إلى الخطوط العريضة التي تحكم كيفية تحديد عبء الإثبات في أغلب الأحوال، ونؤكد أن هذا الأمر يختلف من قضية لأخرى ويعتمد بالدرجة الأولى على قدرة الفريق في فهم القضية، وقدرته على توضيح موقفه للجنة الحكم وبقية المتناظرين.

عبء الإثبات

نوع القضية	الفريق	النص والتعريف
قضايا المبادئ	موالاة	إثبات صحة المبدأ الذي يتبناه الفريق ويدافع عنه، وقد يتطلب إثبات صحته من عدة جوانب ومستويات.
	معارضة	إثبات أن المبدأ الذي يتبناه فريق الموالاة غير صحيح أو أن الإيمان به أمرٌ خاطئ، وقد يتطلب الأمر إثبات خطئه من عدة جوانب ومستويات.
قضايا التقييم والمقارنة	موالاة	<ul style="list-style-type: none"> • إثبات تفوق أو نجاح الأمر الذي يتبناه الفريق. • إثبات تفوقه في المقارنة الثنائية في حال كانت قضية مقارنة. في كلا الحالتين، يُنصح الفريق بتحديد معايير واضحة للتقييم أو المقارنة وإثبات تفوق ما يدافع عنه في كل من هذه المعايير.
	معارضة	<ul style="list-style-type: none"> • إثبات فشل أو عدم تفوق الأمر الذي يتبناه الموالاة. • يجب على المعارضة أيضاً إثبات تفوق الأمر الذي تتبناه في حال كانت قضية مقارنة ثنائية. في كلا الحالتين، يُنصح الفريق بالخوض في المعايير التي حددها فريق الموالاة، وإبراز معايير للتقييم أو المقارنة ليثبتوا من خلالها خطأ موقف الموالاة وصحة موقف المعارضة.

نوع القضية	الفريق	النص والتعريف
قضايا السياسات (الإجرائية)	موالاة	<ul style="list-style-type: none"> • ضرورة القرار: إثبات أن حل المشكلة يتوقف على القرار. • شرعية القرار (في القضايا التي تتضمن الحقوق): هل القرار مبرر أخلاقياً أو قانونياً؟ • فاعلية القرار: <ul style="list-style-type: none"> - هل القرار يحل المشكلة؟ - وما مدى كفاءته في حل المشكلة؟ - ما الآثار الإيجابية المترتبة على القرار؟
	معارضة	<p>يمكن للمعارضة أن تسلك عدة مسارات:</p> <ul style="list-style-type: none"> • إثبات أن تطبيق نص القضية لا يحل المشكلة. • أو إثبات أن نص القضية سيزيد الوضع سوءاً. • أو إثبات كلا الأمرين معاً. • في القضايا التي تتضمن الحقوق إثبات عدم شرعية القرار أخلاقياً أو حقوقياً أو قانونياً.

تحليل نص القضية وتصنيفها يعتمد على عدة أمور، وقد يحتمل عدة وجهات نظر، ونلاحظ أيضاً أن عبء الإثبات يختلف بحسب صياغة نص القضية، فعلى سبيل المثال: من الممكن أن نذكر أربعة نصوص مختلفة لقضايا تناقش الديمقراطية؛ إلا أن كل نص منها يضع عبئاً مختلفاً على الفريقين، كما في الأمثلة الآتية:

مثال 1: "يؤمن هذا المجلس بالديمقراطية كنظام سياسي"

- الموالاة:

• هذا النص من قضايا المبادئ، وبالتالي لا تتحمل الموالاة عبء تقديم آلية تطبيق الديمقراطية.

• تتحمل الموالة عبء إثبات صلاحية مبدأ الديمقراطية كنظام حكم سياسي، وقد يكون ذلك من خلال تقديم حجج في عدة جوانب، مثل: ارتباطه بحقوق الأفراد، مميزاته كالشفافية والرقابة وسهولة تناقل السلطة بين الأحزاب، نجاحه وارتباطه بالتقدم في الدول الغربية... إلخ.

- المعارضة:

• تتحمل المعارضة عبء إثبات عدم صلاحية الديمقراطية كنظام سياسي، وقد يكون ذلك من خلال الرد على حجج الموالة، وتقديم حجج في عدة جوانب، مثل: الطوائع المختلفة للمجتمعات، حقوق الأقليات، فصل الربط بين التقدم والديمقراطية... إلخ. فريق المعارضة غير مجبر على تبني أي شكل آخر للنظام السياسي، ويكفيه تقديم الحجج التي تدعم اعتراضه على مبدأ الديمقراطية كنظام سياسي.

مثال 2: "يرى هذا المجلس أن الديمقراطية الضعيفة أفضل من الدكتاتورية المستقرة"

- الموالة:

• هذا نص تقييم ومقارنة مباشرة لا يتطلب فرض أي سياسة، وبالتالي لا يتحمل فريق الموالة عبء تقديم آلية.

• تتحمل الموالة عبء إثبات أفضلية الديمقراطية حتى ولو كانت ضعيفة على الدكتاتورية المستقرة، وقد تقوم بذلك من خلال توضيح معايير للمفاضلة مثل: معيار قدرة النظام الديمقراطي على تصحيح نفسه عبر صناديق الاقتراع، معيار حقوق الأفراد السياسية... إلخ، وبعد ذلك يكون على الفريق تقديم الحجج لإثبات تفوق الديمقراطية الضعيفة في هذه المعايير على الدكتاتورية المستقرة.

- المعارضة:

• فريق المعارضة هنا لا يمكنه أن يكتفي بمعارضة الديمقراطية الضعيفة فقط. تتحمل المعارضة عبء إثبات أفضلية الدكتاتورية المستقرة على الديمقراطية الضعيفة، وقد يكون ذلك من خلال توضيح بعض معايير التفاضل، مثل: معيار الرفاه

الاجتماعي، معيار الرفاه الاقتصادي، معيار الأمن الداخلي... إلخ، وبعد ذلك يكون على الفريق تقديم الحجج لإثبات تفوق الدكتاتورية المستقرة على الديمقراطية الضعيفة.

مثال 3: "يفضل هذا المجلس عالماً تكون فيه جميع الدول ديمقراطية"

- الموالة:

. هذا نص تقييم لا يتطلب فرض أي سياسة، وبالتالي لا يتحمل فريق الموالة عبء تقديم آلية أو إثبات إمكانية الوصول لهذا العالم.

. تتحمل الموالة عبء إثبات أفضلية العالم الذي تكون فيه جميع الدول تطبق النظام الديمقراطي، وقد يكون ذلك من خلال عدة معايير مثل: معيار حقوق الأفراد، معيار قدرة النظام على تصحيح نفسه، معيار ارتباطه بالتقدم الاقتصادي والعلمي... إلخ.

- المعارضة:

. لا يجوز لفريق المعارضة أن يواجه الموالة بحجة استحالة تطبيق القرار، وذلك لأن نص القضية غير إجرائي.

. فريق المعارضة غير مجبر على تبني أي شكل آخر للنظام السياسي، ويكفيه تقديم الحجج التي تدعم اعتراضه على أفضلية العالم الذي يسود فيه النظام الديمقراطي.

. يتحمل المعارضة عبء إثبات عدم أفضلية الديمقراطية كنظام سياسي، وقد يكون ذلك من خلال الرد على حجج الموالة وتقديم حجج في عدة جوانب مثل: الطوائف المختلفة للمجتمعات، حقوق الأقليات، فصل الربط بين التقدم والديمقراطية... إلخ.

مثال 4: "سيفرض هذا المجلس تطبيق الديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط"

- الموالة:

. تتحمل الموالة عبء إثبات شرعية تطبيق هذا القرار أخلاقياً.

. تتحمل الموالة عبء إثبات فاعلية هذا القرار في إحداث أثر إيجابي في منطقة الشرق الأوسط بالتحديد، وقد يكون ذلك من خلال مناقشة عدة جوانب مثل: الجانب السياسي، الأمني، الاقتصادي، الحقوقي...إلخ.

- المعارضة:

. المعارضة غير مجبرة على تبني أي حل آخر لمشكلة الشرق الأوسط، ولكن يمكنها الاعتراض على آلية فريق الموالة لتطبيق القرار والتشكيك فيها.

. تتحمل المعارضة عبء إثبات عدم فاعلية القرار في حل مشكلة الشرق الأوسط.

. قد تتحمل المعارضة عبء إثبات أن فرض الديمقراطية سوف يزيد الوضع سوءاً في الشرق الأوسط من عدة جوانب: الجانب الأمني، الاقتصادي، السياسي...إلخ من الممكن أن تقوم المعارضة بإثبات عدم الفاعلية وكيف سيزداد الوضع سوءاً معاً.

. قد تقوم المعارضة أيضاً بتقديم حجج حول عدم شرعية هذا الفرض على الدول، ولكن هذا المسار وحده قد لا يكفي لإثبات موقفها.

كما لاحظنا من خلال الأمثلة أعلاه؛ فإن النص الأول لا يتطلب وضع آلية، بل يركز على صحة الإيمان بالديمقراطية من عدمها، في حين أن النص الثاني يفرض على كلا الفريقين الدفاع عن نظام محدد، فتُدافع الموالة عن الديمقراطية حتى ولو كانت ضعيفة، وتدافع المعارضة عن الدكتاتورية المستقرة على حساب الديمقراطية الضعيفة، أما في النص الثالث: فعلى الفريقين وضع تصور لعالم تكون فيه جميع الدول ديمقراطية، والمقارنة بين إيجابياته وسلبياته دون الحاجة إلى توضيح كيفية الوصول إلى هذا العالم، أما في النص الرابع: فعلى الموالة الدفاع عن النظام الديمقراطي، وتوضيح آلية فرضه وشرعيته ومدى فاعليته كنظام في منطقة الشرق الأوسط، بينما على المعارضة الخوض مع الموالة في جميع هذه الجوانب والرد عليها.

الجزء السابق

الباب الثالث: عبء الإثبات

الباب الرابع: تحليل الفئات المستهدفة

الباب الرابع: تحليل الفئات المستهدفة



من المفيد لكلا الفريقين تحديد الفئات المستهدفة من نص القضية، إذ إن الهدف من المناظرة هو معرفة الموقف الأمثل لتحسين الأوضاع، ومعالجة الداعي إلى المناظرة أو المشكلة بالتخلص من الظاهرة السلبية التي طرحت نص القضية، ولذلك يتحمل المتناظرون عبء إثبات تحقق الاستفادة وتقليل الأضرار الجانبية، أو ترجيح أهمية الاستفادة المحققة على الأضرار، لذلك من المهم معرفة جميع الفئات المستهدفة وتحديدتها قبل الدخول في مجريات المناظرة، وحقيقةً، فإن معرفة هذه الفئات يساعد المتناظر على الدخول إلى المناظرة بطريقة واقعية؛ إذ يتكوّن لديه الوعي بمن يستفيد ومن يتضرر عند قبول أو رفض نص القضية، وقد يتوجب على الفريق إثبات أن تحقيق الاستفادة عند بعض الفئات يبرر تحقيق الضرر عند فئاتٍ أخرى.

تصنيف الفئات:

1. المستفيد المباشر:

هذه الفئة هي المستفيد الأكبر من موالاة نص القضية، وتحصل على الآثار الإيجابية المترتبة على تطبيق نص القضية، وقد تكون فئة محددة أو المجتمع بأكمله، وعادة ما يشير النص إليها صراحةً.

2. المتضرر المباشر:

هذه الفئة هي المتضرر الأكبر من موالاة نص القضية، وتحصل على الآثار السلبية المترتبة على تطبيق نص القضية، وقد تكون فئة محددة أو المجتمع بأكمله.

3. المتأثر الجانبي أو الثانوي:

تحصل هذه الفئة على فوائد أو أضرار جانبية غير مباشرة عند تطبيق نص القضية، وقد تكون هذه الآثار غير يقينية الحدوث بالضرورة في بعض الأحيان، وعلى كلا الفريقين الحذر من اعتماد موقفهم وحبجهم بالكامل على هذه الفئة.

4. الجهة المنفذة للقرار أو المجلس:

هذه الفئة لا تستفيد أو تتضرر بشكل مباشر عند تطبيق القرار، ولكن تنفيذ القرار يعتمد عليها، ولا يهتم ضمان مصحتها، أو الضرر الواقع عليها، وإذا كانت القضية من قضايا المبادئ أو التقييم فقد لا يهتم ذكر هذه الفئة أصلاً، وتبرز أهمية هذه الفئة عند مناقشة قضايا السياسات، والتركيز حينها يكون على من سينفذ القرار وكيف سينفذه.

المستفيد المباشر

هذه الفئة هي المستفيد الأكبر من موالاة نص القضية، وتحصل على الآثار الإيجابية المترتبة على تطبيق نص القضية، وقد تكون فئة محددة أو المجتمع بأكمله، وعادة ما يشير النص إليها صراحةً.

المتضرر المباشر

هذه الفئة هي المتضرر الأكبر من موالاة نص القضية، وتحصل على الآثار السلبية المترتبة على تطبيق نص القضية، وقد تكون فئة محددة أو المجتمع بأكمله.

2

1

الجهة المنفذة للقرار أو المجلس

هذه الفئة لا تستفيد أو تتضرر بشكل مباشر عند تطبيق القرار، ولكن تنفيذ القرار يعتمد عليها. ولا يهم ضمان مصلحتها أو الضرر الواقع عليها، وإذا كانت القضية من قضايا المبادئ أو التقييم فقد لا يهم ذكر هذه الفئة أصلاً. وتبرز أهمية هذه الفئة عند مناقشة قضايا السياسات، والتركيز حينها يكون على من سينفذ القرار وكيف سينفذه.

3

المتأثر الجانبي أو الثانوي

تحصل هذه الفئة على فوائد أو أضرار جانبية غير مباشرة عند تطبيق نص القضية، وقد تكون هذه الآثار غير يقينية الحدوث بالضرورة في بعض الأحيان. وعلى كلا الفريقين الحذر من اعتماد موقفهم وحججهم بالكامل على هذه الفئة.

4

فيما يلي مجموعة من الأمثلة التي توضح كيفية تحليل نص القضية حسب الفئات المستهدفة في كل منها:

مثال 1: "سيفرض هذا المجلس الضرائب على الأندية الكبيرة لمصلحة الأندية الصغيرة"

- المستفيد المباشر: الأندية الرياضية الصغيرة (العالمك، طاقم العمل، اللاعبون... إلخ).
- المتضرر المباشر: الأندية الرياضية الكبيرة (القلّك بشكل خاص).
- المتأثر الجانبي: ضرر غير مباشر على لاعبي الأندية الكبيرة وطواقمها.
- الجهة المنفذة: الاتحادات الرياضية أو الحكومات.

مثال 2: "سيحكم هذا المجلس بالإعدام على مروجي المخدرات"

- المستفيد المباشر: المجتمع.
- المتضرر المباشر: مروجو المخدرات (أفراد وعصابات).
- المتأثر الجانبي: فائدة غير مباشرة لأجهزة الأمن والشرطة.
- الجهة المنفذة: المجلس، ويتمثل بالسلطة التشريعية، والتنفيذ للسلطة القضائية والأجهزة الأمنية.

مثال 3: "سيجبر هذا المجلس الشركات على توظيف نسبة محددة من السجناء السابقين"

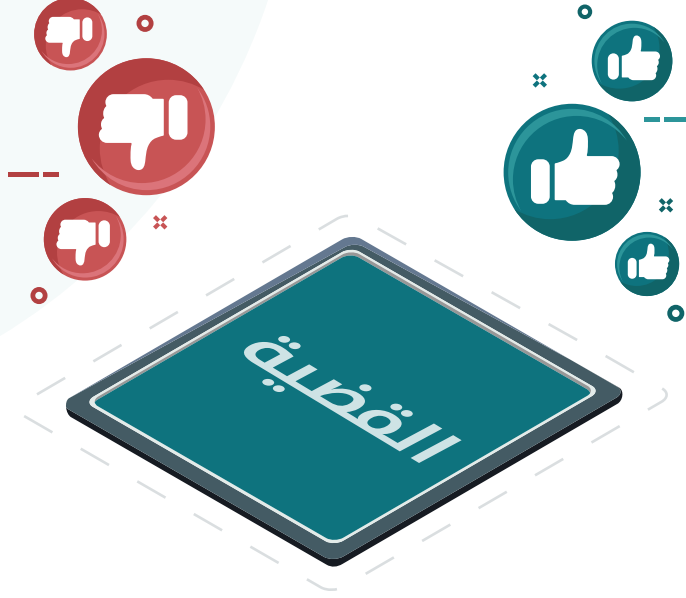
- المستفيد المباشر: السجناء السابقون وعوائلهم.
- المتضرر المباشر: أصحاب الشركات، والباحثون عن عمل من ذوي حسن السيرة والسلوك.
- المتأثر الجانبي: العاملون في الشركات (ضرر متوقع غير مؤكّد الحدوث)، وفائدة متوقعة للمجتمع ككل.
- الجهة المنفذة: الحكومة والشركات.

الجزء السابق

الباب الرابع: تحليل الفئات المستهدفة

الباب الخامس: تحليل الفوائد والأضرار

الباب الخامس: تحليل الفوائد والأضرار



توجد عدة طرق للمفاضلة بين الآثار الناتجة عن موالاة نص القضية أو معارضته، فكل نص قضية بطبيعة الحال يؤدي إلى فوائد لبعض الفئات، وأضرار على فئات أخرى، ومن الضروري على كل فريق أن يوضح صحة موقفه من خلال المفاضلة بين مصالح هذه الفئات، ولا توجد طريقة واحدة يمكن تطبيقها في كل الحالات، فيمكن للفريق الاعتماد على طرق مختلفة للمفاضلة بين المصالح، وعلى الفريق أن يثبت أن الطريقة التي اعتمدها في حججه هي الأنسب والأصح عند التعامل مع نص القضية.

إذا أخذنا نص القضية "سيعدم هذا المجلس مروجي المخدرات" على سبيل المثال، فإن ظاهر النص يناقش تنفيذ حكم الإعدام من عدمه، وفي جوهر الأمر فإن المناظرة تدور أيضاً حول الصدام بين طرق المفاضلة بين المصالح، إذ يعتمد فريق الموالاة على شرعية إعدام مروجي المخدرات، وتفضيل المصلحة العامة للمجتمع على مصلحتهم الخاصة، بينما يعتمد فريق المعارضة على عدم شرعية الإعدام وترجيح المحافظة على حق الحياة - والذي يعتبر من الحقوق الأساسية لأي إنسان- على بقية المصالح.

طرق المفاضلة بين الفوائد والأضرار:

1. الأثر العام مُقَدَّم على الأثر الخاص:

أي أن المفاضلة تكون لتحقيق المصلحة العامة للمجتمع ككل أو لفئة كبيرة نسبياً، حتى ولو كان ذلك على حساب أضرار لفئات أخرى صغيرة نسبياً، كما يتم ترجيح تجنب الضرر العام على المجتمع أو على فئة كبيرة نسبياً، حتى ولو كان ذلك على حساب حرمان فئة صغيرة نسبياً من منفعة ما.

مثال: " يندم هذا المجلس على فرض منع السفر عند انتشار الأوبئة" في هذا المثال فإن موقف فريق المعارضة قد يعتمد على تقديم الأثر العام على الأثر الخاص، فلا يندم فريق المعارضة على هذا القرار؛ وذلك لأن مصلحة عامة المجتمع في الدولة مقدمة على مصالح الأفراد القادمين من الخارج، سواء أكانوا حاملين للأوبئة أو لا.

2. الأثر اليقيني مقدم على الأثر المتوقع:

مثال: "سيجبر هذا المجلس الطلاب المصابين بالسمنة المفرطة على الالتحاق بمعسكرات صيفية لمكافحة السمنة" يعتمد موقف المعارضة على أن الضرر الواقع على حرية الأفراد عند تطبيق هذا القرار يقيني الحدوث، إذ إن الإلجار يعني بالضرورة انتهاك حق الاختيار، أما الفائدة المرجوة من تطبيق القرار بالوصول إلى النظام الصحي هي فائدة متوقعة وغير يقينية الحدوث.

3. مصالح الضعيف مقدمة على مصالح القوي:

مثال 1: "سيخصص هذا المجلس ثلث المقاعد في البرلمان للنساء" يعتمد موقف الموالاتة على أن النساء هنَّ الفئة المستضعفة تاريخياً من ناحية التمثيل السياسي، أما الرجال فهم فئة قوية في هذا المجال بسبب سيطرتهم شبه الكاملة على السياسة.

مثال 2: "يدعم هذا المجلس تجزئة الشركات الكبرى التي تحتكر السوق، مثل Google" يعتمد موقف الموالاتة على تقديم مصلحة الفئة الضعيفة وهي الشركة الصغرى والمتوسطة وحققها في المنافسة العادلة، ويعطيها الأولوية على مصلحة الشركات الكبرى القوية.

4. الأثر المباشر مقدم على الأثر الجانبي:

مثال: "سيمنع هذا المجلس استخدام الحيوانات للتسلية" يعتمد موقف الموالاتة أن الضرر الواقع على الحيوانات هو ضرر مباشر، وأن منع هذا الضرر أولى من الفائدة الجانبية التي يحصل عليها السياح بالتسلية.

5. الحقوق الأساسية مقدمة على باقي المصالح:

المثال الأول: "سيمنع هذا المجلس المساجين من حق التصويت" يعتمد فريق المعارضة على أن حق التصويت هو حق أساسي لكل مواطن، وأنه مقدم على استخدام المنع كوسيلة للردع.



الفصل الثالث: بناء قضايا المناظرات

«كيف أبنى موقفي من القضية؟»

رقم الباب	العنوان	الصفحة
3.1	الباب الأول: بناء الموقف	35
3.2	الباب الثاني: أرضية المناظرة (الداعي إلى المناظرة / المشكلة)	40
3.3	الباب الثالث: أرضية المناظرة (تعريف القضية)	46
3.4	الباب الرابع: المناظرة غير التصادية	58
3.5	الباب الخامس: اختيار المحاور وترتيب الحجج	62
3.6	الباب السادس: ملاحظات حول بناء الموقف	71
-	ملخص الفصل الثالث	-
-	تدريبات عامة على الفصل الثالث	-

الباب الأول: بناء الموقف



بعد تحليل نص القضية بطرق مختلفة، يتعين على الفريق بناء موقفهم من القضية، والموقف هو: الأمور التي يسعى الفريق لتوضيحها وإثبات صحتها خلال المناظرة، إذ يكون على الفريق إقناع الحكام بموقفه من خلال الحجج والتفنيد وإعادة البناء، ويكون عليهم كذلك توضيح التحديد الصحيح لأرضية المناظرة كالتعريف وشرح الداعي إلى المناظرة أو المشكلة، واختيار الآلية... إلخ.

هنا يظهر السؤال الآتي: كيف نحدد موقف الفريق؟ وما هي عناصر الموقف؟ نجد أن موقف الفريق يُفهم من خلال تحليل نص القضية، وفهم عبء الإثبات للفريقين موالاة ومعارضة، ويتم بناء الموقف من خلال عنصرين مهمين:

- أرضية المناظرة: وتضم السبب الداعي إلى المناظرة (المشكلة)، وتعريف مصطلحات نص القضية، وآلية تطبيق القرار (في قضايا السياسات).
- عبء الإثبات: ويظهر من خلال الحجج التي يقدمها الفريق لدعم صحة موقفه، والتفنيد على حجج الفريق الخصم، وإعادة بناء الحجج.

موقف الموالة:

موقف الموالة يكون دوماً مرتبطاً بالسبب الداعي إلى المناظرة، فالغاية من موالة الفريق تتجلى في إثبات أن موالة نص القضية تؤدي إلى معالجة هذا الداعي، فيكون موقف الفريق هو دمج بين نص القضية والنتيجة التي يسعى الفريق للوصول إليها عبر موالاته لنص القضية، وفي قضايا السياسات نسمي الداعي إلى المناظرة بالمشكلة، ويكون النص هو الحل المقترح لهذه المشكلة.

ويتحمل فريق الموالة مسؤولية توضيح أرضية المناظرة كاملة في خطاب متحدثهم الأول، ويتحمل الفريق أيضاً عبء الإثبات الخاص بالفريق حسب نص القضية وتحليلهم لها، ويكون ذلك من خلال الحجج والتفنيدات.

موقف المعارضة:

فريق المعارضة غير ملزم بتوضيح أرضية المناظرة، ولكن يتوجب عليه التفاعل مع الأرضية التي قدمها الموالة، إما بالاتفاق معها وذلك بقبول التعريف والاعتراف بوجود السبب الداعي إلى المناظرة، أو بالاعتراض على الأرضية إذا كانت غير واقعية أو لا تسمح بوجود مساحة جيدة للتصادم بين الفريقين، وهذه الحالات سوف نوضحها لاحقاً في حالات تنفيذ التعريف والمناظرة غير التصادية، ويتفق فريقا الموالة والمعارضة غالباً على النتيجة المرغوبة، ولكن يختلفان على طريقة الحل.

مثال 1: "سيجبر هذا المجلس الطلاب المصابين بالسمنة المفرطة على الالتحاق بمعسكرات صيفية لمكافحة السمنة"

• الداعي إلى المناظرة (المشكلة): انتشار الأمراض التي تسببها السمنة المفرطة.

• النتيجة: ضمان حياة صحية للطلاب.

• موقف الموالة: إجبار الطلاب على الالتحاق بمعسكرات لمكافحة السمنة والمحافظة على صحتهم.

• موقف المعارضة: إثبات أن الإجبار لن يحد من السمنة، وأنه يزيد الأمر سوءاً بانتهاك حقوق الطلاب.

مثال 2: "سيدعم هذا المجلس المنتجات الصديقة للبيئة"

- الداعي إلى المناظرة (المشكلة): تفاقم حالة التلوث البيئي الناتج عن كثرة استهلاك المجتمع للمنتجات غير الصديقة للبيئة.
- النتيجة: الحد من الضرر الواقع على البيئة.
- موقف الموالة: دعم المنتجات الصديقة للبيئة للحد من الضرر على البيئة.
- موقف المعارضة: إثبات أن دعم المنتج ليس فعالاً للحد من الضرر على البيئة، ويزيد الأمر سوءاً من خلال الضغط الاقتصادي على المستهلكين.

مثال 3: "سيسمح هذا المجلس بالتدخل العسكري في الدول التي تشهد حروباً أهلية"

- الداعي إلى المناظرة (المشكلة): انتهاك الحقوق، وانتشار الفوضى، وانعدام الأمن في الدول التي تشهد حروباً أهلية.
- النتيجة: ضمان الحقوق وتحقيق الأمن والاستقرار في البلاد.
- موقف الموالة: السماح بالتدخل العسكري لضمان الأمن والاستقرار والحقوق.
- موقف المعارضة: إثبات أن التدخل العسكري لن يحقق الأمن والاستقرار، بل سيزيد الأمر سوءاً بانتهاك الحقوق وإزهاق الأرواح.

- توجد عدة طرق للتعامل مع نصوص القضايا، ولا توجد طريقة واحدة يمكن اعتمادها، فمثلاً يمكن لفريق المعارضة في المثال الثالث تبنى أيّاً من المواقف الآتية، وبنائها عبر الحجج:
- إثبات أن التدخل العسكري لن يعيد الأمن والاستقرار والحقوق الضائعة (إثبات فشل طريقة الموالة لحل المشكلة أو يعمقها).
 - إثبات أن التدخل العسكري سيزيد الوضع سوءاً في هذه الدول (إثبات أن حل الموالة يتسبب في أضرار أخرى، يفوق حجمها حجم المشكلة التي يسعى فريق الموالة لحلها).
 - إثبات أن التدخل العسكري لا يساهم بحل المشكلة، بل يزيد الوضع سوءاً (جمع بين الطريقتين).

أخطاء شائعة في تحديد الموقف:

1. يعتبر عدم تحديد أرضية واضحة للمناظرة من الأخطاء الشائعة التي قد يقع فيها الفريق، فعندما يبدأ فريق الموالاتة دون تحديد الداعي للمناظرة أو توضيحه أو التعريف، فذلك يؤدي لعدم معرفة الحكم والفريق الآخر ما يتم الحديث عنه تحديداً أو التناظر حوله، مما قد يؤدي لعدم وجود نقاط تصادم حقيقية، ويقلل من مصداقية الفريق بالدفاع عن موقف لا يعرف أساسه.

2. وضع أرضية متحيزة لا تسمح بالتصادم، إذ يتوجب على الفريقين الحفاظ على الحيادية في تعريف المصطلحات والمفاهيم الأساسية للنص، وذلك لضمان وجود نقاط التصادم الجوهرية في المناظرة.

3. إنكار المعارضة لوجود ظاهرة سلبية تدعو إلى طرح المناظرة، إذ إن لكل قضية ظاهرة سلبية، دعت للتناظر حولها، فعلى كلا الفريقين الاعتراف بالواقع.

4. سرقة موقف الفريق الآخر، إذ إنه سيؤدي إلى تطابق موقف الفريقين، مما يلغي نقطة التصادم الجوهرية، مثل: أن تطالب المعارضة-في المثال الثالث- بأن يكون التدخل في جميع الدول التي تشهد نزاعات، وليس في الحروب الأهلية فقط.



الجزء السابق
الباب الأول: بناء الموقف

الباب الثاني:
أرضية المناظرة
(الداعي إلى
المناظرة)

الباب الثاني: أرضية المناظرة (الداعي إلى المناظرة)

فهم المتناظرين لأرضية المناظرة يشكل عاملاً مهماً يزيد من قدرة الطلاب على تحليل القضية، وبالتالي بناء موقف يساعدهم على الفوز في المناظرة، وتشمل أرضية المناظرة جانبين أساسيين: الداعي إلى المناظرة، وتعريف القضية، وفي حال عجز الفريقين عن وضع تصور جيد لأرضية المناظرة؛ فإن هذا قد يؤدي للخروج عن المسار الصحيح للمناظرة، كأن تنحرف عن موضوعها الأصلي، أو تضيع منها نقاط التصادم بين موقفَي الموالاة والمعارضة.



يمكننا أن نبدأ بفهم الداعي إلى المناظرة من خلال طرح السؤال التالي: ما الذي دفعنا لطرح نص القضية؟ فمثلاً نص القضية: "سيمنع هذا المجلس الوجبات السريعة" سيتمثل الجواب على السؤال حول ملاحظة ازدياد عدد الأفراد المصابين بالسمنة والأمراض المزمنة في المجتمع، فبذلك يكون انتشار ظاهرة السمنة والأمراض المزمنة هو الداعي إلى المناظرة، وعلى أساسه من الممكن أن ننتقل لبناء موقف الفريق موالياً كان أو معارضاً.

وفي مثال آخر في قضية المبادئ "يؤمن هذا المجلس بمبدأ الديمقراطية" قد يكون الجواب على سؤال: ما الذي دفعنا لطرح نص القضية؟ مرتبطاً بملاحظة فشل الأنظمة السياسية الأخرى، أو مدى قدرة النظام الديمقراطي على توفير نظام حكم أفضل، وبالتالي يمكن بناء موقف كلا الفريقين بناءً على هذا المنطلق.

النظام غير
الديمقراطي



النظام
الديمقراطي

الداعي إلى المناظرة في قضايا السياسات:

في المناظرة التنافسية، وخصوصاً في قضايا السياسات (الإجرائية)، يتم وضع القضية وموقف كلا الفريقين لمحاكاة ما يحدث في البرلمان، حيث يمثل فريق الموالاتة الحكومة التي تقترح السياسات على البرلمان، ويمثل فريق المعارضة الجانب المعارض للحكومة في البرلمان، والفرق يكمن في أن القضية والموقف يجبر عليهما الفريقين، إذ لا يختار أي من الفريقين كونه موالاتة أو معارضة، ولذلك يكون على المتناظرين فهم نص القضية، وأرضيتها، للتناظر حول السياسة التي يطرحها المجلس، وبالتالي يتوجب عليهم تحديد السبب الداعي إلى المناظرة، وهو ما نسميه المشكلة في هذا السياق، وعلى فريق الموالاتة مسؤولية توضيح المشكلة في خطاب متحدثهم الأول.

حل (نص القضية)

نتيجة

03

02

01

مشكلة (واقعية
ظاهرة، مرتبطة)

المشكلة في قضايا السياسات هي السبب الداعي إلى طرح نص القضية، كملاحظة أو ظاهرة مجتمعية، ولولا وجود المشكلة لما احتاج المجلس للتناظر حول نص القضية، ويمكن تلخيص صفات المشكلة في ثلاث نقاط:

- واقعية: فالمشكلة أمر نشهده في الواقع، وليس متخيلاً أو أمراً افتراضياً أو شخصياً، وتمثل السياق أو البيئة التي يتحدث عنها نص القضية.
- ظاهرة: أي أنه من الممكن ملاحظتها ولا يُنكر وجودها، ويمكن أن نلمس آثارها في المجتمع إما بالملاحظة المباشرة، أو عن طريق الدراسات والإحصاءات.
- مرتبطة بالقضية: وذلك بضرورة وجود ربط منطقي واضح بين المشكلة وتطبيق نص القضية (قرار المجلس)، إذ يكون نص القضية حلاً مقترحاً لمعالجة هذه المشكلة.



سيجبر هذا المجلس الطلاب على استخدام الحافلات المدرسية عند الحضور والانصراف من المدرسة



تحديد المشكلة:

بما أن المشكلة هي السبب الداعي إلى طرح القضية، فإن نص القضية هو الحل الذي يتبناه فريق الموالاتة لعلاج المشكلة، والواقع الذي يسعى فريق الموالاتة للوصول إليه بعد تطبيق نص القضية، وهو ما نسميه بالنتيجة، ويمكن للمتناظر تحديد المشكلة من خلال طرح الأسئلة الآتية:

- ما هي الظاهرة السلبية المرئية الموجودة في الواقع والتي تدعو لتطبيق القرار؟
- هل هذه الظاهرة واضحة للجميع ولا يمكن الاختلاف على وجودها؟
- هل نص القضية يوفر حلاً مباشراً لهذه الظاهرة؟

التعمق في تحديد المشكلة:

مثال 1: "سيلغي هذا المجلس الامتحانات الوطنية" (الامتحانات الوطنية: هي امتحانات موحدة إجبارية، تقيّمها الدولة لجميع الطلاب في الفترة الانتقالية بين مرحلتين دراسيتين، مثل الانتقال من المرحلة الثانوية إلى المرحلة الجامعية، وتكون نتائجها هي المعيار الوحيد للانتقال إلى المرحلة التالية).

من الممكن لفريق الموالاتة أن يختار المشكلة لتكون: ظاهرة الضغوطات النفسية التي تسببها هذه الامتحانات للطلاب، نتيجة ارتباطها المباشر بمصيرهم التعليمي والمهني، وفعالياً فإن هذه الظاهرة هي أمر سلبي موجود في المجتمع، ولا يختلف أفراد المجتمع حول وجود هذه الظاهرة، كما أن تطبيق نص القضية مرتبط مباشرة بمعالجة هذه الظاهرة.

كما أنه من الممكن لفريق الموالاتة أن ينظر للقضية في المثال السابق بعمق وشمولية أكثر، فيختار مشكلة أوسع مثل: الضغوطات النفسية المرتبطة بالامتحانات وفشل الامتحانات في تحقيق الغاية منها بتقييم مختلف قدرات ومهارات الطلبة. ففي هذه الحالة نجد أن فريق الموالاتة قدم مشكلة أكثر عمقاً وشمولية من الحالة الأولى، حيث تناول المشكلة من جانب الضغوطات النفسية، وجانب أن الامتحانات لا تقوم بالدور المنوط بها، كأداة تقييمية ضمن العملية التعليمية، وبذلك تكون الموالاتة قد زادت من أهمية المشكلة، وأعطت وزناً أثقل للحل الذي تتبناه لمعالجة هذه المشكلة في المناظرة.

الخطأ في تحديد المشكلة:

الفهم الصحيح للنص يرتبط بالتحديد الصحيح للمشكلة، وفي حال تم تحديدها بطريقة خاطئة فإن هذا الأمر سيؤدي غالباً لخروج المناظرة عن مسارها الأصلي.

مثال 2: "سيعطي هذا المجلس أولوية التبرع بالأعضاء لمن يمارس أسلوب حياة صحي" الظاهرة السلبية الأكثر وضوحاً وارتباطاً بهذه القضية هي: ارتفاع الحاجة للتبرع بالأعضاء المصاحب لقلّة عدد المتبرعين، وعدم فاعلية سياسة توزيع الأعضاء على المحتاجين، وبالتالي فإن المناظرة تدور حول كيفية تحديد الأولوية في حصول الأفراد المحتاجين على الأعضاء المُتبرع بها، فيكون موقف فريق الموالة داعماً لفكرة أولوية الأفراد الذين يمارسون أسلوب حياة صحي بالحصول على الأعضاء المُتبرع بها، في حين يعارض فريق المعارضة اعتماد معيار ممارسة الحياة الصحية في تحديد أولوية الحصول على الأعضاء. إلا أنه من الممكن أن يخطئ فريق الموالة في فهم نص القضية وتحديد المشكلة، فيجعل المشكلة مرتبطة بصحة الشخص المتبرّع بالعضو لتكون: إمكانية انتقال الأمراض عن طريق زراعة الأعضاء، وبالتالي يُخرج المناظرة عن السياق الأصلي لها.

خلاصة الأمر: إن المشكلة هي ظاهرة سلبية وواقعية، تظهر للعيان وترتبط بنص القضية بشكل مباشر، ولا ينبغي على الفريقين إنكار وجود المشكلة إذا كانت صحيحة، ولا يتوجب

على الفريقين أن يتفقا دوماً على جميع تفاصيل المشكلة، إذ إن من الممكن الاختلاف حول حجم المشكلة، أو الفئات المتأثرة بها، أو غيرها من التفاصيل، ولكن يبقى العنصر الأهم هو الاعتراف بوجود ظاهرة سلبية دعت المجلس لطرح هذه القضية، والحفاظ على نقطة التصادم الجوهري.



الجزء السابق

الباب الثاني: أرضية المناظرة (الداعي إلى
المناظرة)

الباب الثالث:
أرضية المناظرة
(تعريف القضية)

الباب الثالث: أرضية المناظرة (تعريف القضية)

تعريف القضية: هي الجانب الثاني من أرضية المناظرة، وبالإضافة إلى الجانب الأول وهو تحديد الداعي إلى المناظرة، تعتبر أرضية المناظرة حلبة المعركة التي تضع أبعادها وحدودها، لذلك من الضروري جداً على المتناظرين الحرص على تقديم التعريفات المناسبة لنص القضية ليضمنوا خوض مناظرة قوية بنقاط تصادم واضحة بين الفريقين. ونقصد بتعريف نص القضية تحديد وتوضيح المعنى المفهوم من الكلمات والمصطلحات والمفاهيم التي وردت داخل النص، ويوضح الجدول التالي بعض الأساليب الصحيحة لتعريف نص القضية:

أساليب صحيحة للتعريف

النص والتعريف	الأسلوب
"سيلغي هذا المجلس عقوبة الإعدام" الإعدام: هو القتل.	الكلمات المترادفة يتم التعريف عن طريق الإتيان بكلمات أخرى توضح معنى المصطلحات الواردة في نص القضية.
"سيمنع هذا المجلس ممارسة الرياضات العنيفة" الرياضات العنيفة: كالملاكمة، والمصارعة... إلخ	ضرب الأمثلة يتم التعريف عن طريق ذكر أمثلة تجسد المصطلح على أرض الواقع.
"سيقاطع هذا المجلس الدول التي تدعم الإرهاب" المفهوم الجامع للإرهاب هو إثارة الفزع والخوف في المجتمع (نلاحظ أن هذا المفهوم قد يشمل العديد من الصور الأخرى لإثارة الفزع والخوف مثل الحروب والجرائم الجنائية بالإضافة إلى الإرهاب). ولكي يكون التعريف جامعاً مانعاً علينا إضافة العناصر التي تميز بين الإرهاب وغيره من صور إثارة الفزع والخوف، وهي: استخدام العنف، ضد مدنيين، بطريقة منهجية، بدافع التطرف	التعريف الجامع والمانع يتم تحديد الإطار العام للمصطلح وذكر الصفات التي تميزه عن غيره من المفاهيم المشابهة.

أساليب صحيحة للتعريف

النص والتعريف	الأسلوب
<p>والتعصب، يقوم به فرد أو جماعة. وبالتالي يكون التعريف الجامع والمانع للإرهاب: هو إثارة الفزع والخوف في المجتمع عن طريق استخدام العنف ضد مدنيين بطريقة منهجية وبدافع التعصب والتطرف ويقوم به الأفراد أو المجموعات.</p>	
<p>"سيربط هذا المجلس المساعدات الإنمائية بالإصلاحات السياسية" المساعدات الإنمائية: تعني المساعدات التي تساهم في تطوير الدولة وليست الحاجات الإنسانية الأساسية.</p>	<p>الدقة في التعريف لإزالة الاختلافات يتم استبعاد العناصر والمفاهيم غير المقصودة في المصطلح لإزالة الالتباس الذي قد يحدث في فهمه.</p>

لضمان سير المناظرة بشكل عادل، لابد أن يخضع تعريف المصطلحات والكلمات المفتاحية في نص القضية لأربعة معايير أساسية:

- أن يكون تعريفاً واقعياً، أي ما يفهمه الإنسان العاقل من النص مباشرة، ولا يعتمد على الفهم التخصصي الدقيق الذي لا يفهمه إلا المتخصص في المجال.
- أن يكون مرتبطاً بسياق القضية، فيكون منسجماً مع بقية المصطلحات المذكورة في النص، حيث يوجد العديد من المصطلحات التي يمكن أن تُستخدم في أكثر من سياق، لذلك لابد من مراعاة السياق لتعريف المصطلح.
- أن يحافظ على حيادية التعريف لضمان مساحة التصادم بين الطرفين.
- أن يراعي الدلالة اللغوية للمصطلحات.



فمثلاً من الضروري أن يتأكد المتناظرون من فهم المصطلحات التعبيرية والمجازية التي قد ترد في نص القضية، وألا ينظروا لها بطريقة حرفية، مثل مصطلح "الأسلحة البيضاء"، والتي يقصد فيها الأسلحة الحادة، كالسيف، والسكين، والخنجر، أو مصطلح "الخطوط الحمراء"، والتي لا يقصد بها خطوط حقيقية، بل هو تعبير مجازي عن حدود معنوية لا يمكن تجاوزها، أو مصطلح "السوق السوداء"، والذي يقصد به عمليات التجارة غير الشرعية.

كما أنه من المفيد تجنب بعض الأساليب الخاطئة في التعريف والتي يوضحها الجدول التالي:

أساليب صحيحة للتعريف

النص والتعريف	الأسلوب
<p>"يرى هذا المجلس بأن التدريس موهبة وليس مهارة مكتسبة" مهارة مكتسبة: تعني مهارة يكتسبها الإنسان. (تعريف لم يضيف أي تفسير حقيقي للمصطلحات).</p>	<p>التعريف الدائري إذ لا يُدرك المراد من التعريف إلى بعد معرفة معنى العناصر المُعرفة.</p>
<p>"سيمنع هذا المجلس المقامرة" المقامرة: هي كل فعل ينطوي على مخاطر مهما كانت هذه المخاطر صغيرة. (هذا التعريف غير مقبول لأنه يبالغ في تعريف المقامرة لتشمل أفعالاً عادية مثل تناول الدواء وقيادة السيارة وغيرها..).</p>	<p>المبالغة عبر توسيع إطار المفهوم</p>
<p>" يرى هذا المجلس أن على الدول العربية التوجه نحو الديمقراطية " الديمقراطية: هي النظام السياسي الذي يتم تحديد الحكومة و رئيس الدولة و أعضاء البرلمان عن طريق الانتخابات العادلة والنزيهة وذلك عبر تصويت مباشر يشارك فيه جميع أفراد الشعب. نلاحظ أن التعريف السابق فيه مبالغة بذكر عناصر مثل: رئيس الدولة، أعضاء البرلمان، العادلة والنزيهة، التصويت المباشر.. مما يجعل التعريف يعبر عن صورة معينة للديمقراطية بدلاً من التعريف العام لها.</p>	<p>المبالغة في ذكر العناصر التفصيلية للتعريف</p>
<p>"سيعطي هذا المجلس الأولوية للمطلقة والأرملة في التوظيف" المطلقة: هي المرأة التي تنفصل عن زوجها وهي تعاني من الحالات النفسية والاقتصادية الصعبة. (التعريف الصحيح للمطلقة: المرأة التي تنفصل عن زوجها، ولا يصح تعميم صعوبة حالتها النفسية في التعريف).</p>	<p>التعريف المتأثر بالمشاعر</p>

فيما يلي سنعرض مثالاً نوضح من خلاله حالتين لتعريف القضية، إحداهما غير ملتزمة بمعايير صحيحة للتعريف، وبالتالي تؤدي إلى خروج المناظرة عن مسارها.

مثال: "سيلغي هذا المجلس حق النقض (الفيتو)"

. الحالة الأولى: أن يتم تعريف حق النقض على أنه الحق الذي تمتلكه الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن في منظمة الأمم المتحدة.

. الحالة الثانية: أن يتم تعريف حق النقض على أنه أي شكل من أشكال النقض الذي تمارسه إدارة أي مؤسسة من المؤسسات التجارية والحكومية وغيرها.

التعريف الأول واقعي أكثر لأنه يتحدث عن المعنى المعروف لحق الفيتو المرتبط بالدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن، إضافة إلى أن نص القضية لا يتحدث عن الحقوق الفردية للأفراد في المؤسسات، وبالتالي يمكننا ملاحظة أن التعريف في الحالة الثانية غير واقعي للتناظر، وذلك لاختلاف السياقات التي تحكم كل مؤسسة وكل تجربة، وبطبيعة الحال سوف يؤدي هذا التعريف الخاطئ إلى تغيير مسار المناظرة بشكل كامل، ولذلك فإن التعريف في الحالة الأولى هو الصحيح.

دور الفريق في التعريف:

يتحمل فريق الموالة مسؤولية تقديم التعريف لنص القضية في المناظرة، ويجب على المتحدث الأول من فريق الموالة أن يقدم التعريف الذي اتفق عليه فريقه بشكل كامل أثناء التحضير، وبما أن تعريف نص القضية يحدد أرضية المناظرة، فإنه يتوجب على فريق الموالة تقديم تعريف واقعي ومرتبب بسياق نص القضية، ويحافظ على مساحة التصادم بين الفريقين.

بشكل عام، يتوجب على فريق المعارضة الموافقة على التعريف وقبوله، إلا في حالات خاصة يحق فيها للمعارضة تنفيذ التعريف، والتي سنوضحها لاحقاً، وفي حال عدم قبول فريق المعارضة للتعريف فلا بد أن تقدم المعارضة تعريفاً جديداً، وهنا قد تتحول المناظرة

إلى مناظرة متوازية؛ يمشي فيها كل فريق بمسار مختلف عن الآخر، فلا يحدث التصادم بين الفريقين، أو أن يبقى التصادم، ولكن تخرج المناظرة عن صلب الموضوع الذي يناقشه نص القضية، بكل الأحوال، إذا كان اعتراض المعارضة على التعريف مبرراً، فإن لجنة الحكم سوف تأخذ التعريف الأكثر واقعية وارتباطاً بنص القضية.



دور الفريق في التعريف



حالات تنفيذ التعريف:

يحق لفريق المعارضة تنفيذ التعريف عند تقديم فريق الموالة تعريفاً غير عادل لنص القضية، لعدم فيه مساحة التصادم، أو يسرق موقف فريق المعارضة، أو يخرج المناظرة عن جوهرها كلياً، وهنا يسمح للمعارضة بتقديم تنفيذها في خطاب متحدثهم الأول، وطرح التعريف الذي يرونه أكثر عدلاً وواقعية لنص القضية، كما يتوجب على المعارضة في هذه الحالة تبرير رفضهم للتعريف، ومن المهم التنويه على أنه لا يمكن الحكم على المناظرة مباشرة بفوز أحد الطرفين أو خسارته في حالة تنفيذ التعريف، ولكن تعتمد لجنة الحكام التعريف الصائب وتحكم المناظرة بناءً عليه. وفي الجدول التالي نوضح بعض الحالات المبررة لتنفيذ التعريف:

حالات تنفيذ التعريف

الحالة	مثال
تحويل نص القضية إلى المسلّم أو شبه المسلّم به ولا يتيح التعريف فرصة لاختلاف الآراء والتصادم، فيصبح النص غير قابل للتناظر.	"سيسمح هذا المجلس بالإجهاض" تعريف المولاة: أن الإجهاض هو إسقاط الجنين الميت في رحم أمه. هنا يحق للمعارضة تنفيذ التعريف وذلك لأن تعريف المولاة يقتصر على حالة مسلم بها وذلك في تحديدهم أن الإجهاض يكون في حالة الجنين الميت، والتي لا تدعو إلى مناظرة حيث أن الإجهاض هنا مسلّم.
التعريف المحدد الذي لا يعرفه عامة الناس مثل تحديد التعريف بنطاق جغرافي أو زمني أو أي نوع آخر من التحديد الذي لا يعرفه إلا المتحدث أو الفريق نفسه.	"سيلغي هذا المجلس الامتحانات الوطنية" تعريف المولاة: الامتحانات الوطنية هي التي تقوم بها دولة زمبابوي لطلاب الجامعات في السنة الأولى. هنا يحق للمعارضة تنفيذ التعريف لأن فريق المولاة قام بتحديد المناظرة بسياق غير معروف عند عامة الناس وغير معروف لفريق المعارضة، وهو تحديد غير مبرر كون النص يتحدث عن كل الدول التي تقوم بمثل هذا النوع من الامتحانات.
تحويل النص من مفهوم مباشر إلى مفهوم آخر	"يرى هذا المجلس أن تكديس الثروات غير أخلاقي" تعريف المولاة: معنى التكديس أن يكون للإنسان الكثير من المال الذي يفوق حاجته. التعريف المباشر الواضح لكلمة تكديس لا يعني امتلاك المال فوق الحاجة بل يقصد به تخزين كميات هائلة من الأموال دون إدخالها في العجلة الاقتصادية.
إخراج عنصر مهم من نص القضية	"سيشجع هذا المجلس تجنيد النساء في القوات المسلحة" تعريف المولاة: أن تجنيد النساء هو توظيفهم في الجيش في المناصب غير القتالية. هنا قام فريق المولاة بإخراج أهم عنصر جدلي في نص القضية وهو ما يميز وظائف القوات المسلحة عن غيرها بكونها ذات طابع قتالي

التحديد المقبول في المناظرة:

من الممكن أن يقوم فريق الموالات بتعريف القضية، وأن يحددها ضمن سياق معين، أو يستثني منها أمراً ما، ويعتبر هذا التحديد مقبول بشرط ألا يلغي نقاط التصادم الجوهرية في المناظرة، وأن يبقى التحديد ضمن إطار المفهوم الواقعي المباشر لنص القضية، وألا يستغله الفريق لمصلحته بطريقة غير عادلة على عكس الحالات التي يُسمح بها بتفنيدها.

مثال 1: "سيمنع هذا المجلس استخدام الطاقة النووية"

- نقطة التصادم الجوهرية في هذه المناظرة هي خطوة استخدام الطاقة النووية في أسلحة الدمار الشامل، وفي محطات توليد الطاقة الكهربائية.
- يوجد استخدامات طبية مهمة لبعض العناصر المشعة، مثل أجهزة التصوير الإشعاعي والتي يصعب الاستغناء عنها، ولا تتسبب بخطر عالمي.
- قد يعرّف فريق الموالات المناظرة بطريقة يمنع استخدام الطاقة النووية بشكل عام، مع استثناء الاستخدامات الطبية البسيطة.
- هذا التحديد مقبول؛ لأنه لا يلغي نقطة التصادم الجوهرية بين الفريقين.



مثال 2: " سيمسح هذا المجلس بعمالة الأطفال في الدول النامية"

. نقطة التصادم الجوهرية في هذه المناظرة هي حقوق الطفل ومسؤوليات الحكومة نحوه.

. قد يعرّف فريق الموالة الدول النامية أنها الدول التي تعاني من مشاكل اقتصادية كبيرة، ولا توفر متطلبات أساسية من المسكن والتعليم والصحة لمواطنيها، وأن يستثني من الدول النامية الدول التي تكون في طريقها نحو التقدم، وتقوم بتوفير خدمات جيدة من التعليم والصحة وغيرها لمواطنيها، مثل دول الخليج وماليزيا وتركيا، لأن هذه الدول أشبه بالدول المتقدمة من ناحية توفير خدمات الرعاية الاجتماعية الخاصة بالأطفال.

. هذا التحديد مقبول؛ لأن المناظرة لا تدور حول هذه الدول، واستثناؤها من نص القضية لا يلغي نقطة التصادم الأساسية التي تظهر في الدول التي تعاني من مشاكل اقتصادية.

مثال 3: "سيمنع هذا المجلس الدول من سحب جنسية مواطنيها"

. نقطة التصادم الجوهرية في هذه القضية هي مبدأ حق الإنسان المطلق بالتمتع بالجنسية، كما ينص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

. عامةً يُدافع فريق الموالة عن حق الإنسان المطلق بالتمتع بالجنسية، بينما يدافع فريق المعارضة عن وجود حالات تستدعي من الدول معاقبة مواطنيها بسحب الجنسية منهم، كمشاركة المواطن في الأعمال الإرهابية.

. قد يعرّف فريق الموالة النص بطريقة يسمح فيها بحالات سحب الجنسية القانونية، مثل حالة ازدواج الجنسية كاستثناء لتطبيق القرار.

. هذا التحديد مقبول؛ لأنه يبقي نقطة التصادم قائمة، إذ إن قبول الموالة بحالة سحب إحدى الجنسيتين عند ازدواج الجنسية لا ينم عن أي تنازل من الموالة عن موقفهم المرتبط بحق الإنسان المطلق بالتمتع بجنسية.



مثال 4: "سيفرض هذا المجلس على جميع طلاب المدارس الحضور والانصراف باللباسات المدرسية"

في حال كانت الفرق المتناظرة من دولة قطر؛ فإننا سنقبل من فريق الموالة أن يحدد نص القضية بدولة قطر، حيث إن هذا التحديد لا يلغي نقاط التصادم، ويسهل على كلا الفريقين معرفة البيئة، والسياق الذي تدور حوله مجريات القضية.

مثال 5: "يرى هذا المجلس أن التشجير في دول الخليج تذبذب"

• نقطة التصادم الجوهرية في المناظرة هي جدوى الإكثار من زراعة الأشجار في المناطق قليلة المطر، ذات التربة القاحلة، مثل المناطق الصحراوية التي لا تصلح بطبيعتها لزراعة الشجر.

• قد يستثني فريق الموالة بعض المناطق في دول الخليج، التي لا يكون فيها الداعي إلى المناظرة موجوداً، مثل منطقة صلالة في سلطنة عمان، أو بعض المناطق الخصبة ذات المناخ المعتدل في السعودية، التي تصلح للزراعة بطبيعتها.

. هذا التحديد المكاني مقبول؛ لأنه لا يلغي نقطة التصادم الجوهرية بين الفريقين.



الجزء السابق

الباب الثالث: أرضية المناظرة (تعريف القضية)

الباب الرابع: المناظرة غير التصادمية

الباب الرابع: المناظرة غير التصادية

لكل مناظرة مجموعة من المحاور ونقاط التصادم، وتعتبر هذه النقاط هي مواضع الاختلاف الجوهرية بين فريقَي الموالاة والمعارضة، وتتميز المناظرة القوية بوضوح نقاط التصادم فيها، وانخراط كلا الفريقين بتقديم الحجج والتفنيدات التي تدور بشكل أساسي حول نقاط التصادم.

إلا أن بعض المناظرات يغيب عنها التصادم الحقيقي بين الفريقين كنتيجة لوجود خطأ في تحديد أرضية المناظرة (الداعي أو التعريف)، وبالتالي يصبح لدينا ما نسميه بالمناظرة غير التصادية، حيث يمكن أن نميز حالتين:

• المناظرة المتوازية: عند اختلاف الفريقين في التعريف، مما يجعل كل فريق يناقش موضوعاً مختلفاً عن الآخر بناءً على تعريفه.

• تطابق موقف الفريقين: عند هروب أحد الفريقين من موقفه الأساسي، وسرقة موقف الفريق الآخر، يجعل للفريقين الموقف ذاته.

ومن الضروري أن ينتبه المتناظرون لأهمية الحفاظ على نقاط التصادم في المناظرة، وعدم الوقوع في هذه الحالات، وذلك للحفاظ على الموقف الصحيح للفريق، وقوة المناظرة وعدالتها.

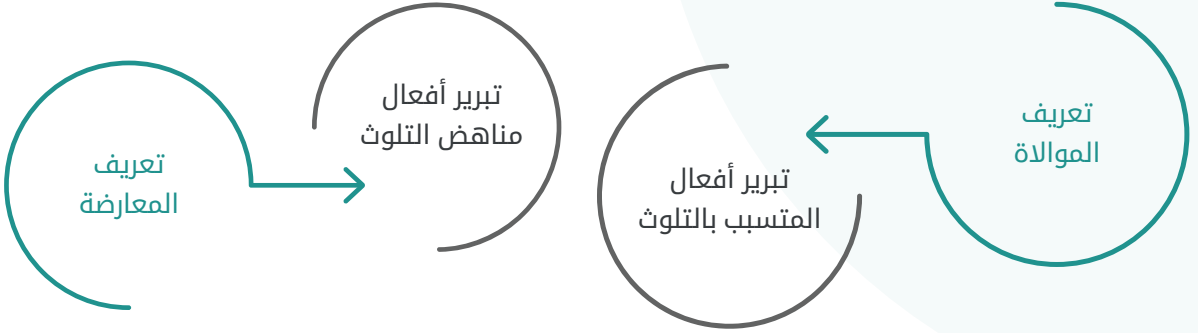
المناظرة المتوازية:

مثال 1: "يرى هذا المجلس أن الإرهاب البيئي مبرر"

• تعريف فريق الموالاة: المقصود بالإرهاب البيئي: ما تتسبب به الشركات من ضرر للبيئة، عن طريق ممارستها غير الصديقة للبيئة، وهذا تعريف خاطئ للقضية.

• تعريف فريق المعارضة: يرفض تعريف الموالاة، ويعيد تعريف المقصود بالإرهاب البيئي على أنه: الأعمال التخريبية التي تقوم بها الجماعات البيئية، كنوع من أنواع الاعتراض ضد سياسات وتصرفات الشركات والجهات التي تتسبب بالضرر على البيئة، وهو التعريف الأكثر واقعية.

في هذه الحالة، وإذا أصر كل فريق على تعريفه، ورفض تعريف الفريق الآخر، فإن موقف كلا الفريقين يصبح موازياً للآخر، وتنعدم بينهما نقاط تصادم.



التطابق في الموقف:

مثال 1: "سيمنح هذا المجلس الحصانة للرؤساء الدكتاتوريين مقابل تخليهم عن السلطة"

. من المعروف أن الحصانة هي حماية شاملة للشخص من القانون.

قد يحدد فريق الموالاة الحصانة بأنها تعني: عدم التعدي على الشخص إلا ضمن إطار القانون، وهنا يكون فريق الموالاة قد ألغى نقطة التصادم الأساسية، وسرق موقف فريق المعارضة، وأصبح كلا الفريقين يقبل بحكم القانون على الدكتاتور.

. من المفترض أن يدافع فريق الموالاة عن حماية كاملة للرئيس الدكتاتور من التعرض له سواءً بالقانون أو بغيره، وأن يترك لفريق المعارضة مساحة الدفاع عن ضرورة تطبيق القانون على الدكتاتور كما يطبق على غيره.

مثال 2: "سيفرض هذا المجلس على المقيمين الالتزام بحدٍ أعلى لتحويل الأموال إلى الخارج"

. نقطة التصادم الجوهرية في هذه القضية هي حول أحقية المقيم بأي دولة بالعالم بالتصرف بأمواله الخاصة بالطريقة التي يراها مناسبة، وبين حق الدولة في فرض القوانين التي تحمي اقتصادها.

. قد يحاول فريق المعارضة تبني موقف يحول المناظرة إلى مناظرة غير تصدمية، فيتفق مع الموالاة في المبدأ ويقول إنه ضد فرض هذا الحد على المقيم فقط، بل يجب فرض حد أعلى سواء على المواطنين أو المقيمين.

. بهذه الحالة يكون فريق المعارضة اتفق مع الموالة في موقف أحقية الدولة بفرض القوانين التي تحمي اقتصادها، وأهمل نقطة التصادم الأساسية في النص بسرقة موقف فريق الموالة.

لا يعتبر كل اتفاق بين الفريقين خاطئاً، فهناك حالات معينة يمكن أن تكون فيها الموافقة مقبولة، وللتمييز بين هذه الحالات نلخص التالي:

. الموافقة المقبولة: هي أي موافقة لا تلغي نقاط التصادم الأساسية، مثال ذلك: أن تقبل المعارضة في نص "المعسكرات الإجبارية لمكافحة السمنة" وجود فائدة صحية مترتبة على إقامة هذه المعسكرات، لكنها تستمر على الرغم من ذلك برفضها للإجبار جملةً وتفصيلاً، وبهذا يحافظ فريق المعارضة على نقطة التصادم الجوهرية في المناظرة.

. الموافقة المرفوضة: هي أي موافقة تلغي وجود نقاط التصادم الجوهرية في المناظرة، مثلاً في نص "المعسكرات الإجبارية لمكافحة السمنة"، قد يركز فريق المعارضة معارضته على فكرة انعقاد المخيمات في الصيف، ويتفق على نقطة الإجبار، أو أن يعارض فريق المعارضة أن تكون المعسكرات إجبارية فقط على المصابين بالسمنة المفرطة، ويطالب بأن تكون إجبارية على الكل. في كلا الحالتين السابقتين يكون فريق المعارضة قد ألغى نقطة التصادم الجوهرية عندما وافق على مبدأ الإجبار، وأبقى على نقاط تصادم جانبية ليست من جوهر المناظرة، مثل عقد المعسكر في الصيف أم في الشتاء، وإجبار الكل أم إجبار المصابين بالسمنة المفرطة فقط، ولهذا تكون هذه الموافقة مرفوضة.

خلاصة الأمر: على الفريقين مراعاة الحفاظ على نقاط التصادم في المناظرة، وعدم التعدي على مساحة الفريق الآخر، ولضمان سير المناظرة بطريقة سليمة يعبر كل فريق عن موقفه بعدالة وقوة دون التهرب من الموقف، أو سرقة موقف الفريق الآخر.

الجزء السابق

الباب الرابع: المناظرة غير التصادية

الباب الخامس: اختيار المحاور وترتيب الحجج

الباب الخامس: اختيار المحاور وترتيب الحجج

لاستكمال بناء الموقف يقوم الفريق بطرح مجموعة من الحجج التي تساعد في إثبات صحة موقفه المرتبط بأرضية المناظرة، دون أن يأتي بحجج أوسع من أرضية القضية أو أضيّق منها، وإذا كانت القضية مرتبطة بعدة مجالات؛ فعلى الفريق تقديم الحجج المرتبطة بالمجالات الجوهرية للقضية.

يتم تنظيم الحجج التي يستخدمها الفريق في إثبات صحة موقفه من خلال المحاور، فالمحور هو عبارة عن الموضوع الذي تندرج تحته حجة أو أكثر، أي أن المحور يكون أعم من الحجة، فمثلاً المحور الاقتصادي قد يشمل حجة عن الفوائد الاقتصادية على الفرد، وحجة عن ميزانية الدولة، وحجة عن القدرة المالية لدى الشركات، وحجة عن الضرائب، وحجة الدعم المادي، وحجة عن الرواتب... إلخ، وبإمكان المتحدث أن يكتفي بطرح محور واحد في خطابه أو أكثر، حسب طبيعة القضية.

ولا يشترط على المتناظر أن يستخدم مصطلح "محور" للتعبير عن عناوين حججه، فيمكن أن يقول: المحور السياسي، أو الحجة السياسية، أو النقطة أو الجانب السياسي.

طرق تقسيم المحاور:

يمكن للفريق اعتماد الطريقة التي يراها مناسبة في توزيع المحاور، على أن تغطي هذه المحاور عبء الإثبات المطلوب من الفريق وفقاً لطبيعة القضية.

ومن ضمن الطرق التي يمكن استخدامها في تنظيم الحجج ضمن المحاور، ما يلي:

- حسب مجال التأثير: محور اقتصادي، اجتماعي، سياسي... إلخ
- حسب مستوى التأثير: محور محلي، إقليمي، دولي... إلخ
- حسب مدى التأثير: محور قريب المدى، متوسط المدى، بعيد المدى... إلخ
- حسب معايير المفاضلة: محور أكاديمي، نفسي، تربوي... إلخ
- حسب الفئات المستهدفة: محور الأطفال، الرجال، كبار السن... إلخ
- حسب عبء الإثبات: محور ضرورة القرار، شرعية القرار، فاعلية القرار... إلخ
- حسب الأسئلة: ما أصل المشكلة؟ لماذا هذا القرار فعال؟ ما المبرر الأخلاقي الذي يدفعنا لموالاته هذا القرار؟ كيف سيزداد الوضع سوءاً؟... إلخ

في حقيقة الأمر لا توجد طريقة واحدة وملزمة لعنونة المحاور، ولكن تظهر مهارة الفريق في تنظيم أفكاره وعرضها بسلاسة، من خلال اجتهادهم في توضيح هيكلية بناء موقفهم ضمن المحاور المناسبة للقضية التي يتناظرون حولها، وينصح دوماً أن يقوم المتحدث الأول من كلا الفريقين بتوضيح المحاور أو الحجج التي سيتطرق لها الفريق خلال خطاب المتحدثين الأول والثاني.



أمثلة على تحديد وتنظيم المحاور:

مثال 1: موالدة (قضية مبادئ) "يرى هذا المجلس أن الإرهاب البيئي مبرر"
[تنظيم المحاور حسب عبء الإثبات]

نُبذة عن محتوى المحور	الأسلوب
يتناول حجة أو أكثر لإثبات مسؤولية الشركات والحكومات التي تسبب الأضرار البيئية، وتوضح مدى خطورة هذه الأضرار وذلك لإثبات ضرورة إيجاد رادع لأفعال هذه الشركات، بالتالي تبرير الإرهاب البيئي.	محور شرعية الإرهاب البيئي
يتناول حجة أو أكثر توضح ضرورة اللجوء إلى الإرهاب البيئي وذلك بعد فشل جميع الطرق السلمية في وضع حد لهذه الانتهاكات البيئية، ونلاحظ أن محتوى هذا المحور مبني على محتوى المحور السابق.	محور ضرورة الإرهاب البيئي
يتناول حجة أو أكثر عن فاعلية هذا الأسلوب لردع الشركات والحكومات عن ممارساتها المضرّة للبيئة في ظل الظروف الراهنة والسياق الحالي. بالتالي التخفيف من الأضرار ومحاسبة هذه الشركات وردعها والوصول إلى نتيجة أفضل.	محور فاعلية الإرهاب البيئي

مثال 2: معارضة (قضية تقييم) "يدعم هذا المجلس سياسة الحدود المفتوحة بين الدول العربية"
[تنظيم المحاور حسب مجال التأثير]

نُبذة عن محتوى المحور	الأسلوب
يتناول حجة أو أكثر لإثبات أن الحياة الاجتماعية لمواطني الدول العربية ستكون أفضل عند عدم تطبيق القرار بالنسبة للمعارضة.	المحور الاجتماعي
يتناول حجة أو أكثر لإثبات أن العلاقات السياسية سوف تتضرر بين الدول العربية.	المحور السياسي

تابع - مثال 2: معارضة (قضية تقييم) "يدعم هذا المجلس سياسة الحدود المفتوحة بين الدول العربية"

الأسلوب	نبذة عن محتوى المحور
المحور الاقتصادي	يتناول حجة أو أكثر عن عدم فاعلية هذا القرار في تحسين الوضع الاقتصادي للدول العربية.
المحور الأمني	يتناول حجة أو أكثر عن عدم فاعلية هذا القرار في ضمان الاستقرار الأمني للدول العربية.

مثال 3: موالة (قضية سياسات حول الحقوق أو قضية تقييم) " سيمنع هذا المجلس الدول من سحب جنسية مواطنيها "

[تنظيم المحاور حسب عدة طرق]

الأسلوب	نبذة عن محتوى المحور
المحور الحقوقي	يتناول حجة أو أكثر تثبت حق الإنسان الأساسي بالتمتع بجنسية بلد ما بغض النظر عن كونه مجرماً أو لا.
محور عدم فاعلية قرار سحب الجنسية	يتناول حجة أو أكثر تثبت أن سحب الجنسية غير فعال مع الأشخاص الذين يقومون بعمليات إرهابية وذلك لأن الدافع لدى الإرهابيين قوي جداً مما يجعله يضحى بحياته وعائلته، ومن باب أولى سهولة تضحيته بالجنسية.
محور مضار سحب الجنسية	يتناول حجة أو أكثر تثبت أن السحب يلغي فرصة إعادة التأهيل وفيه تتخلى الدولة عن مسؤولياتها تجاه مواطنيها.



طرق النظر إلى القضايا والتعامل معها هو أمر يعود لاجتهاد الفريق نفسه، فبعض القضايا من الممكن أن نعتبرها قضية مبدأ، أو قضية إجرائية، أو قضية تقييم. ويختلف تعامل الفريق معها حسب اختلاف نظرته إلى القضية وتحليله لها، مثال ذلك القضية الآتية حول التدخل العسكري في سوريا، إذ من الممكن أن تتم مناقشتها بعدة طرق مختلفة:

مثال 5: "سيسمح هذا المجلس بالتدخل العسكري في سوريا"

- الطريقة الأولى:

• محور شرعية القرار.

• محور ضرورة القرار.

• محور فاعلية القرار.

- الطريقة الثانية:

• محور الأثر المحلي داخل سوريا.

• محور الأثر الإقليمي على الدول المجاورة.

• محور الأثر الدولي على الساحة السياسية العالمية.

- الطريقة الثالثة:

- محور إنساني.
- محور أممي، محور عسكري.
- محور اجتماعي، محور سياسي.



سيسمح هذا المجلس بالتدخل العسكري في سوريا



من المهم في النهاية أن يختار الفريق محاوره بعناية، فيوضح موقفه من القضية بشكل واضح وسلس وسهل الفهم من قبل لجنة الحكم والمنتظرين الآخرين، كما أنه من المهم أيضاً أن تغطي المحاور عبء الإثبات المنوط بالفريق، وأن تكون جميع المحاور متناغمة مع أرضية المناظرة العادلة التي تعطي للفريقين المساحة الكافية للتصادم دون تحيز.

ترتيب عرض الحجج:

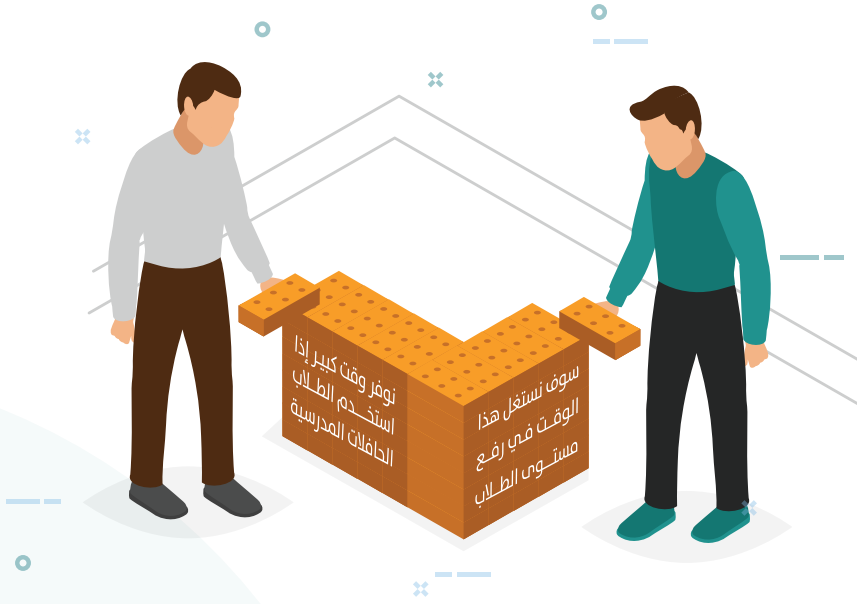
لكل حجة حجم ووزن مختلف من ناحية تأثيرها، وقوتها، وارتباطها بالموقف، واستقلالية الحجة بنفسها، ولذلك يفضل اتباع الإرشادات التالية:

أولاً: تقديم الحجة المستقلة على الحجة التي تعتمد على إثبات حجة أخرى

المثال: "سيجبر هذا المجلس جميع الطلاب على استخدام المواصلات المدرسية" على الفريق أن يثبت بالحجة الأولى أن تطبيق القرار سيؤدي إلى التزام الطلاب بالوقت، ومن ثم يمكن للفريق الإتيان بحجج أخرى مبنية على الاستفادة من الوقت في مجالات التدريس والتنظيم والمجتمع...إلخ، هذه الحجج مرتبطة بإثبات نقطة الالتزام بالوقت أولاً، وعليه يجب تقديم الحجة المستقلة بذاتها على الحجج الأخرى.



سيجبر هذا المجلس جميع الطلاب على استخدام المواصلات المدرسية



ثانياً: تقديم الحجة حسب الأهمية:

المثال: "سيسمح هذا المجلس بالتدخل العسكري في سوريا" إذا قدم الفريق ثلاثة محاور: إنساني، وسياسي، واجتماعي، في هذه القضية من الأفضل للفريق أن يعطي الأولوية لحجج المحور الإنساني ويبدأ به، ثم ينتقل للمحاور الأخرى، وذلك لأن المحور الإنساني يرتبط بأرواح الأفراد، والتي هي أكثر أهمية من التكوين الاجتماعي والعلاقات السياسية.

ثالثاً: تقديم الآثار المباشرة على الآثار الجانبية:

المثال: "سيشجع هذا المجلس على تجنيد النساء في القطاع العسكري" الآثار المباشرة والأساسية مرتبطة بدعم حقوق النساء والفوائد التي تتحقق لهنّ، بينما الآثار الجانبية قد تتضمن تحسين بعض مجالات العمل في القطاع العسكري، من خلال إدخال العنصر النسائي إليها، وبالتالي تكون الأولوية للحجج التي تثبت أثر القرار على النساء وحقوقهن، لأنها تدعم الأثر المباشر المرتبط بالداعي إلى المناظرة، وفعالياً فإن الحديث عن الآثار الجانبية غير مهم في إثبات صحة موقف الموادة.



سيشجع هذا المجلس على تجنيد النساء في القطاع العسكري



الجزء السابق

الباب الخامس: اختيار المحاور وترتيب الحجج

الباب السادس: ملاحظات حول بناء الموقف

الباب السادس: ملاحظات حول بناء الموقف

توضيح بناء الموقف عبر خطابات المتحدثين هو الغاية من تحليل القضايا وبناء الحجج، رغم ذلك نجد أن المتناظر قد يقع في بعض الأخطاء أثناء تجهيز خطابه للمناظرة، مثل أن يقدم حججاً غير مرتبطة بالنتيجة التي يسعى موقف الفريق لإثباتها، وبالتالي تكون حججاً ضعيفة لا تضيف للمناظرة وزناً، أو أن يركز فريق المعارضة على الحل البديل مقابل تجاهل الحل المطروح من قبل الموالية، ومثل هذه الأخطاء قد تؤدي لخروج المناظرة عن مسارها السليم إن لم يتعامل معها المتناظر بعناية، ومن المفيد للفريق في كثير من الأحيان توضيح الإطار والسياق الذي يتناظر حوله من بداية المناظرة، وذلك عبر خطاب المتحدث الأول لكلا الفريقين.

سنعرض في الفقرات التالية كيفية التعامل مع بعض الحالات المهمة حول بناء الموقف.

ربط الحجج بالنتيجة:

من مسؤوليات الفريق أثناء التحضير وتقديم الخطابات أن تكون كل الحجج مرتبطة بالهدف أو النتيجة التي يسعى لها الفريق ارتباطاً مباشراً، وذلك لضمان توظيف الحجج بقوة في بناء الموقف، وعلى الفريق إثبات صحة هذا الارتباط، وفي بعض الأحيان يقع الفريق في خطأ يكتفي فيه بشرح أرضية المناظرة، فيوضح المشكلة دون أن يربطها بالحل، ويربط الحل بالنتيجة، أو أن يشرح النتيجة المرجوة كحجة دون أن يربطها بتطبيق القرار، وكلا الأمرين يعتبر خطأ، وفعلياً يتضح خطأ الفريق عندما يعجز عن إثبات الربط بين الحجج والنتيجة، ويمكننا اعتبار أن الربط بين الحجج والنتيجة أحد أهم معايير قوة الحجة في المناظرة، إذ إنه يوضح كيفية توظيف الحجة في السياق المناسب لها، ومدى الأثر الناتج عنها.

المثال: "سيسمح هذا المجلس بتعذيب المشتبه بهم"

المشكلة: تعرض المجتمع لجرائم تهدد أمنه واستقراره.

موقف فريق للموالية: تطبيق القرار للحفاظ على أمن وسلامة المجتمع

• الحالة الأولى: أن يقدم فريق الموالية محوراً عن فاعلية القرار، وذلك من خلال

القول بأن التعذيب يؤدي إلى ضرر جسدي على المشتبه بهم، مما يدفعهم للاعتراف بالجرائم والمعلومات المهمة التي تفيدهم التحقيقات، وبالتالي معرفة السلطات لهذه المعلومات يساعدها في الحفاظ على أمن المجتمع، والحفاظ على أرواح الكثيرين، وهذه حجة قوية لأنها مرتبطة بالنتيجة التي يسعى الفريق لتحقيقها.

• الحالة الثانية: أن يقدم الموالة حجة توضح أضرار الجرائم التي تهدد أمن المجتمع، وتنشر فيه الذعر، وتزيد من نسبة الضحايا، وهذه الحجة بنفسها لا تؤدي إلى نتيجة، وغير مرتبطة بها كونها حجة مستقلة، وبالتالي فهي حجة ضعيفة، وتصبح هذه الحجة قوية في حال تم ربطها بحجة الفاعلية، وتم استخدامها كمبرر لانتهاك حقوق الفرد عن طريق التعذيب، فتصبح حينئذ مرتبطة بالنتيجة بشكل غير مباشر مما يعزز قوتها.

• الحالة الثالثة: أن يقدم فريق الموالة حجة يشرح فيها أهمية الحفاظ على أمن الدولة بشكل عام، وهذه الحجة غير موظفة في السياق بشكل واضح، كما أن الفريقين يتفقان أصلاً على ضرورة الحفاظ على أمن الدولة، فهذه الحجة لا تساهم في الوصول إلى النتيجة، بل هي مجرد شرح للنتيجة، لذلك فهي حجة ضعيفة، ويجب ربطها بالنتيجة من خلال استخدامها كمبرر للتعذيب.

موقف فريق المعارضة: التعذيب لا يضمن الأمن، بل يؤدي إلى ضرر أكبر وهو انتهاك حقوق الأفراد.

• الحالة الأولى: أن يقدم فريق المعارضة محوراً حقوقياً يوضح أن المتهم لديه الحق بمبدأ أنه بريء حتى تثبت إدانته، وتوضح أن أي تعذيب يتعرض له المتهم هو أمر فيه انتهاك لحقوق الفرد الأساسية في المجتمع، وهذه الحجة مرتبطة بشكل مباشر بالنتيجة التي يسعى لها الفريق، وبالتالي فهي حجة قوية.

• الحالة الثانية: أن يقدم فريق المعارضة محوراً عن عدم فاعلية التعذيب، إذ إن التعذيب لا يؤدي بالضرورة إلى الحصول على معلومات مهمة، بل قد يؤدي إلى ضغوطات تضطر المشتبه بهم لتقديم معلومات مغلوبة، أو غير مهمة، أو تتسبب

بالضرر لشخص آخر، وهذه الحجة مرتبطة بالنتيجة من حيث عدم فعالية التعذيب في تحقيق أمن المجتمع، وبالتالي فهي حجة قوية.

سيسمح هذا المجلس بتعذيب المشتبه بهم

فريق المعارضة

التعذيب لا يضمن الأمن
وإنما ينتهك حقوق الأفراد



تقديم محور حقوقي يوضح
فيه أن المتهم لديه الحق
بمبدأ أنه بريء حتى تثبت
ادانته



تقديم محور عن عدم
فاعلية التعذيب، إذ أن
التعذيب لا يؤدي بالضرورة
للحصول على المعلومات
المهمة

فريق الموالاتة

تطبيق قرار الحفاظ على
أمن وسلامة المجتمع



تقديم محور عن فاعلية القرار،
وذلك لأن الضرر الجسدي الناجم
عن التعذيب سيدفع المشتبه
بهم للاعتراف بجرائمهم
والمعلومات المهمة



تقديم محور عن أضرار الجرائم
التي تهدد أمن المجتمع
وتنشر فيه الذعر



تقديم حجة عن أهمية الحفاظ
على أمن الدولة بشكل عام

حالات الحل البديل:

المناظرة بالأصل لا تدور حول الحلول البديلة، أو الأسباب البديلة، والمخارج المحتملة من المشكلة، لكن الحلول البديلة قد تكون جزءاً من بناء فريق المعارضة إن لزم الأمر، ولا يحق للمعارضة أن تكتفي بالحديث عن الحلول البديلة، أو الأسباب البديلة، دون الخوض في معارضة حل الموالة بشكل مباشر، والنقاش الأساسي في المناظرة يجب أن يدور حول نص القضية، ونقاط التصادم الجوهرية فيها، وحقائقها فإن فريق المعارضة غير ملزم بتقديم حل بديل، ولكن يمكننا تمييز ثلاث حالات من حيث أهمية تقديم الحل البديل في المناظرة:

أولاً: حالات يمكن فيها تبني المعارضة لحل بديل:

وهي القضايا التي تكون فيها إحدى أنواع المقارنة الضمنية بين أمرين، فهذه النصوص تضع المعارضة أصلاً في موقف يتبنى فيه حلاً بديلاً بشكل تلقائي.

مثال 1: "سيجعل هذا المجلس القرار الطبي الخاص بالقصر بيد الأطباء"

مثال 2: "سيجعل هذا المجلس تقييم المدرسين بيد الطلبة"

نلاحظ أن المعارضة مدفوعة لتبني أمر واضح في كلا المثالين، إذ تدافع المعارضة في المثال الأول عن أحقية الأهل باتخاذ القرار الطبي، وتدافع في النص الثاني عن أهلية مختصي وزارة التعليم والمدرسة بتقييم المدرسين، ففي هذه الحالات من الممكن لفريق المعارضة أن يتبنى الحل البديل بشكل واضح، وعليه أن يوضح ذلك من المتحدث الأول، كما أن حجج الفريق تمثل مقارنة واضحة بين الحلين، ومن الممكن أن يقدم المعارضة آلية لتطبيق الحل البديل في خطاب المتحدث الأول، رغم أنه غير ملزم بذلك أيضاً.

ثانياً: حالات من الممكن للمعارضة أن يذكر فيها مخارج ولا يتبناها كحلول بديلة:

وهي القضايا التي تدور حول أمور بالغة الأهمية والضرورة، حيث يتعرض المجتمع لأخطار جسيمة مثل الموت أو الكوارث، في هذه الحالة يكون من الممكن للمعارضة عدم الاكتفاء بمعارضة قرار الموالة، بل يبادر بطرح حلول أخرى ممكنة ضمن الحجج أو التفنيذ، ولكن لا يتبنى الحل البديل كلياً كموقف أساسي للفريق، حتى لا تنحرف المناظرة عن مسارها الأصلي.

مثال 1: "سيسمح هذا المجلس بالتدخل العسكري في الدول التي تشهد حروباً أهلية".

مثال 2: "سيسمح هذا المجلس بتعذيب المشتبه بهم".

نلاحظ أنه في كلا المثالين يتعرض المجتمع للموت والخطر، لذلك يمكن للمعارضة أن تسلط الضوء على مخارج أخرى أقل ضرراً من الحل المقترح من قبل الموالات، ولكن دون أن يتبناها كحل بديل يؤدي إلى مناظرة لمقارنة بين الحلين؛ لأنه يعتبر انحرافاً عن المسار الأصلي للمناظرة.

ثالثاً: حالات لا يفضل فيها طرح حل بديل:

وهي القضايا التي تتحدث عن مشاكل اجتماعية، أو مشاكل مرتبطة بالحياة المجتمعية، أو تحسين حالة المجتمع، أي أنها ضمن الإطار التحسيني وليس الضروري، ففي هذه الحالات يكون طرح الحل البديل أو السبب البديل غير مهم ولا يساعد فريق المعارضة.

مثال 1: "سيجبر هذا المجلس المصابين بالسمنة المفرطة من الطلاب على الالتزام بمعسكرات صيفية لمكافحة السمنة".

مثال 2: "يندم هذا المجلس على الذكاء الصناعي المتطور".

مثال 3: "سيمنع هذا المجلس استخدام الأكياس البلاستيكية".

كما نلاحظ، يوجد ثلاث حالات تميز بين إن كان من المهم طرح حل بديل من قبل المعارضة أم لا، ويبقى من الضروري دوماً على فريق المعارضة أن يلتزم بعدم تحويل مسار المناظرة إلى الحل البديل بدلاً من التناظر حول نقاط التصادم الأساسية في المناظرة حسب نص القضية المطروح، إذ إن هروب الفريقين من التناظر حول نقاط التصادم الجوهرية يعتبر ضعفاً من الفريق، ويؤدي إلى مناظرة منحرفة عن مسارها الأصلي.

أفضل ممارسات المتحدث الأول في تأطير المناظرة:

قبل أن يخوض الفريق في طرح الحجج، وبعد تحديد أرضية المناظرة، بإمكان المتحدث الأول من كل فريق توضيح إطار المناظرة من وجهة نظر فريقه، ومعنى توضيح إطار المناظرة هو أن يضع المتحدث الإطار أو المساحة التي يريد الفريق أن تدور فيها المناظرة، مثل تسليط

الضوء على الأمور التي تتجسد فيها عناصر الإثبات، أو وضع المناظرة في سياق خاص يعبر عن الإطار العام، ومن أبرز الطرق لفعل ذلك هو طرح الأسئلة التي يتحمل كل فريق عبء إثباتها ليبرهن على صحة موقفه.

مثال: "سيمنع هذا المجلس نشر صور معاناة اللاجئين في حملات جمع التبرعات"

يمكن للموالة تأطير المناظرة في خطاب المتحدث الأول، عبر طرح النقاط التالية: "إذا أثبت فريقنا النقاط الثلاث التالية فإنه يستحق الفوز، أولاً: سوف نثبت لكم أن نشر الصور أمر غير أخلاقي، ثانياً: نثبت لكم أن هذا الفعل لا يحل مشكلة اللاجئين، وثالثاً: يوجد العديد من الطرق الفعالة لجمع التبرعات ومساعدة اللاجئين".

كما يمكن للمعارضة تأطير النص كالتالي: "سوف نثبت صحة موقفنا من خلال إثبات أن نشر الصور هو أمر أخلاقي تماماً، وأن نشر الصور يساهم في تحسين أوضاع اللاجئين وتوفير حقوقهم، وأن هذه الطريقة تعتبر الطريقة الأكثر فاعلية في جمع التبرعات" توضيح الإطار مهم لتسهيل مسار المناظرة على الفريقين، ويضمن محور النقاش حول نقاط التصادم الأساسية، ويعتبر من الطرق التي تسهل عملية التحكيم على لجنة الحكم.

وقد يتضمن تحديد الإطار أربع حيثيات مختلفة:

أولاً: توضيح الإطار المكاني للمناظرة:

مثال: "سيسمح هذا المجلس بعمالة الأطفال في الدول غير المتقدمة"

يمكن لفريق الموالة تأطير المناظرة حول المكان في خطاب المتحدث الأول: "هذه المناظرة تدور في الدول التي تعاني من مشكلات في توفير الخدمات الأساسية للمجتمع كالتعليم والصحة وغيرها، مثل بعض الدول الأفريقية والآسيوية، ولكن هذه المناظرة لا تتحدث عن الدول غير المتقدمة والتي تقدم حكوماتها خدمات جيدة في هذه المجالات، كدول الخليج وتركيا وماليزيا، فهذه الدول رغم كونها دولاً غير متقدمة إلا أننا لا نجد فيها ما يدعو لمناقشة نص القضية فيها"

ثانياً: توضيح الإطار بين المبدأ والإجراء:

المثال: "يرى هذا المجلس أن تكديس الثروات غير أخلاقي"

من الممكن لفريق الموالة تأطير المناظرة حول المبدأ، كأن يقول المتحدث الأول: "مناظرتنا هذه جوهرياً تدور حول سؤال إن كان التكديس فعلاً أخلاقياً أم لا، وهذه المناظرة لا تناقش آليات منع التكديس، أو طرق مكافحته، ولا يهم أن يخوض أي فريق في إمكانية تطبيق قرار منع التكديس أو مكافحته، بل إن نص القضية محدد بالنقاش حول المبدأ الأخلاقي، وهذا هو الإطار الذي سوف نناقش ضمنه حجج فريقنا".

ثالثاً: توضيح الإطار بتخصيص المجالات ذات الاهتمام:

مثال: "سيمنع هذا المجلس استخدام الطاقة النووية"

يمكن لفريق الموالة تأطير المناظرة ضمن السياق الآتي: "نناقش في هذه المناظرة الاستخدامات العسكرية، واستخدامات توليد الكهرباء عبر مفاعلات الطاقة النووية، فالمجالات التي نناقشها هي المجالات العسكرية، ومجالات توليد الطاقة، ولا نناقش الاستخدامات الضرورية البسيطة للعناصر المشعة في بعض الأجهزة الطبية أو الصناعية".

رابعاً: توضيح الإطار بتخصيص الفئات ذات الاهتمام:

مثال: "سيمنع هذا المجلس الدول من سحب جنسية مواطنيها"

يمكن لفريق المعارضة تأطير المناظرة كالتالي: "هذه المناظرة تدور بجوهرها حول سحب جنسية مرتكبي الجرائم، ولا نتحدث عن سحب الجنسية الناتج عن تعدد الجنسية، والإطار الذي نتناظر ضمنه هنا هو تطبيق عقوبة سحب الجنسية على مرتكبي الجرائم، مثل قضايا الإرهاب والخيانة وزعزعة الأمن والاستقرار وغيرها".



جميع الحقوق محفوظة،
مناظرات قطر 2023



مناظرات قطر
qatar debate